مكانة الصين في التوازن الاستراتيجي الإقليمي

م.د. شهلاء علي المندلاوي
جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية
shahlaa.ali@mohesr.edu.iq

المستخلص

تعدّ الصين اليوم إحدى أبرز القوى الصاعدة في النظام الدولي، إذ تمكنت خلال العقود الأخيرة من التحول من دولة نامية إلى فاعل محوري في التوازنات الإقليمية والعالمية على حدّ سواء. فبفضل قوتها الاقتصادية الهائلة، وتطورها التكنولوجي والعسكري، ودبلوماسيتها النشطة، أصبحت الصين تمتلك أدوات متعددة للتأثير في محيطها الإقليمي، لاسيما في آسيا والمحيط الهادئ. وتستند مكانتها في التوازن الاستراتيجي الإقليمي إلى مزيج متكامل من عناصر القوة الصلبة والناعمة، إذ تجمع بين النفوذ الاقتصادي والاستثماري من جهة، والقدرة على بناء شراكات وتحالفات سياسية واستراتيجية من جهة أخرى. كما تسعى إلى ترسيخ رؤيتها الخاصة للأمن الإقليمي القائم على مبدأ "التنمية المشتركة وعدم الهيمنة" في مواجهة السياسات الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية، التي تحاول الحد من تمدد النفوذ الصيني. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة مكانة الصين في التوازن الاستراتيجي الإقليمي تكشف عن أبعاد متعددة تتعلق بدورها الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي، ومدى قدرتها على صياغة نظام إقليمي جديد يعكس مصالحها ويعزز استقرارها ونفوذها في آن واحد.

الكلمات المفتاحية: الصين، التسلح النووي، الارهاب، القوة الصلبة والناعمة، الولايات المتحدة الامريكية، الهند، المنظمات الاقليمية والدولية، حقوق الانسان.

Abstract

China today stands as one of the most prominent rising powers in the international system, having transformed over the past decades from a developing nation into a central actor in both regional and global balances. Thanks to its immense economic power, technological and military advancement, and active diplomacy, China now possesses multiple tools to exert influence within its regional environment, particularly in Asia and the Pacific. Its position in the regional strategic balance is based on a comprehensive combination of hard and soft power elements, blending economic and investment influence on one hand with the ability to build political and strategic partnerships and alliances on the other. Moreover, China seeks to consolidate its own vision of regional security, grounded in

the principles of “shared development and non-hegemony,” as a counterbalance to Western policies, especially those of the United States, which aim to limit the expansion of Chinese influence. From this perspective, studying China’s place in the regional strategic balance reveals multiple dimensions related to its diplomatic, military, and economic roles, as well as its capacity to shape a new regional order that reflects its interests while enhancing its stability and influence simultaneously.

Keywords: China, Nuclear Armament, Terrorism, Hard and Soft Power, United States of America, India, Regional and International Organizations, Human Rights.

المقدمة

يشكل مفهوم التوازن الاستراتيجي أحد المرتكزات الأساسية في دراسة العلاقات الدولية، إذ يُعد الأداة التي تعتمد عليها الدول الكبرى للحفاظ على استقرار النظام الدولي ومنع هيمنة قوة واحدة على المشهد الإقليمي او الدولي. وقد ازدادت أهمية هذا المفهوم في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي المعاصر، حيث باتت المنافسة بين القوى الكبرى أكثر وضوحاً، وتعددت مراكز القوة وتباينت أشكال النفوذ بين السياسي والعسكري والاقتصادي والتكنولوجي. وفي هذا السياق، يبرز الدور الصيني كعامل محوري في صياغة معادلات التوازن الاستراتيجي، لاسيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ التي تمثل مسرحاً رئيسياً للتنافس بين القوى الكبرى.

تُعد الصين من أبرز القوى الصاعدة خلال العقود الأخيرة، حيث تمكنت من التحول من دولة نامية تعاني من العزلة والتراجع، إلى قوة اقتصادية ثانية عالمياً، وفاعلة سياسياً وعسكرياً على المستويين الإقليمي والدولي. كما أن مبادراتها التنموية، مثل مبادرة الحزام والطريق، واستراتيجياتها العسكرية المتنامية، ودورها النشط في المنظمات الاقليمية والدولية، تجعلها نموذجاً متميزاً لدراسة كيفية تأثير صعود قوة كبرى على التوازنات الإقليمية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يسعى إلى تقديم فهم شامل ومتكامل لموقع الصين في خريطة التوازن الاستراتيجي الإقليمي، من خلال تحليل تفاعلاتها مع القوى الكبرى وإبراز أدواتها في إدارة النفوذ والمنافسة. كما تكتسب الدراسة أهميتها من كونها تواكب التحولات الجارية في النظام الدولي، حيث لم تعد الهيمنة حكراً على قوة واحدة، بل أصبح النظام يتجه نحو تعددية قطبية تؤدي فيها الصين دوراً محورياً متزايداً.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في سؤال مركزي مفاده: كيف استطاعت الصين أن توظّف عناصر قوتها الصلبة والناعمة لتعزيز مكانتها في التوازن الاستراتيجي الإقليمي، وما انعكاسات ذلك على علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية، ولاسيّما الولايات المتحدة الامريكية والهند؟

وينبثق عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

١. ما طبيعة عناصر القوة الصلبة والناعمة التي تمتلكها الصين وكيف ساهمت في دعم نفوذها الإقليمي؟
٢. كيف تؤدي الدبلوماسية الصينية دوراً محورياً في تحقيق التوازن الإقليمي؟
٣. ما مواقف الصين من القضايا والنزاعات الإقليمية المتعلقة بالحدود والإرهاب والتسلح؟
٤. كيف تنظر القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية والهند، إلى تصاعد الدور الصيني في جنوب آسيا؟
٥. إلى أي مدى يسهم انخراط الصين في المنظمات الإقليمية والدولية في ترسيخ مكانتها واحترامها للقانون الدولي وحقوق الإنسان؟

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من أن الصين استطاعت، عبر المزج ما بين أدوات القوة الصلبة والناعمة من ان تحقق توازناً استراتيجياً إقليمياً يمكّنها من تعزيز نفوذها ومنافسة القوى الكبرى ضمن نظام دولي يتجه نحو التعددية القطبية.

هيكلية البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مكانة الصين في التوازن الاستراتيجي الإقليمي من خلال تحليل عناصر قوتها الصلبة والناعمة ودورها

المتنامي في صياغة موازين القوى في آسيا، حيث يتناول المحور الأول عناصر القوة الصينية الصلبة المتمثلة في قدراتها الجغرافية والاقتصادية والعسكرية إلى جانب أدواتها الناعمة السياسية والاجتماعية والثقافية، أما المحور الثاني فيركز على دور الدبلوماسية الصينية في ترسيخ النفوذ وتحقيق التوازن الإقليمي، مع تحليل مواقفها من القضايا الاقليمية المتعلقة بالحدود ومكافحة الإرهاب وضبط التسلح، بوصفها أدوات لتحقيق الأمن والاستقرار، كما يناقش البحث موقف الولايات المتحدة الامريكية والهند من صعود الدور الصيني في جنوب آسيا بوصفه تحدياً لمصالحهما الاستراتيجية. أما المحور الثالث فيسلط الضوء على انخراط الصين الفاعل في المنظمات الإقليمية والعالمية، وسعيها لإبراز نفسها كقوة مسؤولة تحترم القوانين الدولية وحقوق الإنسان، في إطار رؤيتها لبناء نظام دولي أكثر توازناً وعدالة.

المحور الاول: عناصر القوة الصينية

تسعى جميع الدول إلى تعزيز قوتها لتحقيق توازنات إقليمية ودولية، وذلك استناداً إلى إمكاناتها الصلبة والناعمة، أي ما يُعرف بالقوة بأشكالها وأنواعها المختلفة. وتهدف الدول من ذلك إلى تحقيق أهدافها سواء كانت آنية، متوسطة، أو بعيدة المدى. تُعد الصين من أبرز الدول الآسيوية التي تمتلك مقومات القوة الصلبة والناعمة التي تؤهلها للارتقاء إلى مكانة بارزة ضمن التوازن الاستراتيجي الإقليمي. وتشمل عناصر القوة الصلبة للدولة الجوانب الجغرافية، الاقتصادية، والعسكرية، بينما تتجلى القوة الناعمة في الجوانب السياسية، الاجتماعية، والثقافية، ويؤدي كل من هذين الجانبين دوراً حيوياً في تحديد مكانة الدولة على الساحة الدولية، إذ يرتبط نفوذ الدولة وقدرتها على تحقيق أهداف سياساتها بمستوى قوتها وموقعها على سلم القوة الدولية. فكلما ارتفع هذا الموقع، ازدادت قدرة الدولة، والعكس صحيح. عادةً ما تمتلك الدول العظمى نفوذاً أكبر وتأثيراً أوسع في العلاقات الدولية الراهنة. في هذا المحور، سنتطرق الى عناصر القوة الصينية (الصلبة والناعمة)، وانعكاس هذه المقومات على الدور الاقليمي للصين.

اولاً: عناصر القوة الصلبة

تُعد عناصر القوة الصلبة من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تعزيز مكانتها الدولية، إذ تتمثل في العناصر الجغرافية والقدرات العسكرية والاقتصادية التي تمكنها من فرض نفوذها وحماية مصالحها، وتبرز أهمية هذه العناصر في كونها أدوات مباشرة للتأثير والردع في مواجهة التحديات الخارجية. ومن خلال توظيف القوة الصلبة، تستطيع الدول تعزيز موقعها الاستراتيجي وضمان حضورها الفاعل في النظام الدولي.

١ـ العناصر الجغرافية

أـ الموقع الجغرافي

يُعد العامل الجغرافي من العوامل المادية الثابتة ذات التأثير العميق في صياغة استراتيجية الدولة وتحديد نمط الحكم فيها، فضلاً عن دوره في تشكيل أنماط تفاعلاتها المختلفة. ويحتل الموقع الجغرافي أهمية خاصة كونه يؤثر بشكل مباشر في مدى انخراط الدولة في المجتمع الدولي، كما ينعكس على عناصر قوتها القومية. ففي العديد من الحالات، مكّن الموقع الجغرافي الدولة من توسيع نفوذها في أقاليم أخرى، إذ يرتبط الدور الذي تضطلع به الدولة إقليمياً ودولياً ارتباطاً وثيقاً بالموقع الذي تحتله على الخارطة الجغرافية. وبناءً على ذلك، تفرض الحتمية الجغرافية على الدولة انتهاج سلوكيات معينة تتوافق مع طبيعة بيئتها الجغرافية بما تحمله من مزايا أو معوقات. ويكمن الهدف من هذا التكيف في الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة من جهة، والسعي للتغلب على التحديات المفروضة من جهة أخرى، بما يخدم تحقيق الأهداف العليا للسياسة الوطنية.

تقع جمهورية الصين الشعبية في شرق قارة آسيا وعلى الساحل الغربي للمحيط الهادئ،

وتبلغ مساحتها حوالي ٩,٦ مليون كم²، ما يجعلها ثالث أكبر دولة في العالم بعد روسيا وكندا، إذ تتميز الصين بساحل يبلغ طوله نحو ٩٠٠٠ ميل، وهو ما يمنحها أهمية استراتيجية في مجالي النقل البحري والدفاع العسكري، كما تمتلك حدوداً برية طويلة مع ١٤ دولة، منها منغوليا، روسيا، الهند، وكوريا الشمالية. وتواجه عبر البحار دولاً مثل كوريا الجنوبية، اليابان، الفلبين، وماليزيا. وتطل الصين على أربعة بحار رئيسية هي: (بحر بوهاي، البحر الأصفر، بحر الصين الشرقي، وبحر الصين الجنوبي)، وهي جميعها جزء من المحيط الهادئ. حيث تمتاز هذه البحار بتنوع مواردها البحرية، مما يدعم الأمن الغذائي والاقتصاد الصيني، وتضم مناطقها البحرية أكثر من ٥٠٠٠ جزيرة، أكبرها جزيرة تايوان (٣٦٠٠٠ كم²) تليها جزيرة هايتان (٣٤٠٠٠ كم²)[١]، فضلاً عن جزر بحر الصين الجنوبي التي تقع في الممرات الملاحية بين مضيق ملقا وشمال شرق اسيا، إذ يمكن للقوة التي تسيطر على هذه المنطقة منع معظم واردات اليابان من النفط والغاز وقطع التواصل البحري مع الولايات المتحدة الامريكية وشركائها في الإقليم، كما ويبدأ مشروع الحزام والطريق من موانئ على سواحل بحر الصين الجنوبي ويمر عبر خطوط الملاحة الصينية، إذ يفرض هذا الطريق انشاء أكبر قوة بحرية بعد الولايات المتحدة الامريكية، لاسيما إذا ادركنا أن بحر الصين الجنوبي يعد أحد مجالات تشكيل النفوذ الصيني، وفقاً لما يتمتع به من أهمية متعاظمة بوصفه الممر الملاحي الذي يربط جنوب شرق آسيا بشمالها عبر مضيق ملقا وتايوان، إذ تمر نصف مجمل واردات الصين من النفط والغاز عن طريقه، ويشكل مصدراً مهماً للطاقة يشتمل على احتياطات نفطية محتملة تقدر بسبعة مليار برميل وقرابة ٢٤ تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويمثل أحد المناطق الاستراتيجية بالنسبة للصين، إذ تمر اكثر من ثلث التجارة البحرية العالمية عن طريقه، فهو البحر الذي ستنطلق منه غواصات وسفن الصين العسكرية وبواخرها التجارية المتجهه الى المحيط الهندي والخليج العربي والبحر الأحمر، لذلك تسعى الصين لتأكيد هيمنتها عليه[٢].

اما من ناحية المساحة، تُعد مساحة الصين إحدى أهم مقومات قوتها الطبيعية، حيث تضم مناطق معتدلة وسهولاً شاسعة تطل مباشرة على المحيط الهادئ، ما يعزز موقعها الاستراتيجي. وتتميز البلاد بغنى كبير في المياه الجوفية ونهر "النهر الأزرق" الطويل، ما يوفّر موارد أولية أساسية تدعم بناء قاعدة اقتصادية قوية تسهم في تعزيز قوتها العسكرية. كما تتيح هذه المساحة الواسعة للصين الاعتماد على الاكتفاء الذاتي من الموارد المعدنية ومصادر الطاقة، مما يقلل من هشاشة التوزيع السكاني ويُمكّنها من تنظيم توزيع مراكزها الصناعية والاقتصادية بشكل استراتيجي. هذا التنظيم المدروس يقلل الخسائر المحتملة في حال تعرضها لأي هجوم، كما يعزز قدرتها على الدفاع والهجوم والمناورة، وهو ما ينعكس بوضوح على طبيعة عقيدتها

(١) ابراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص ١٨٥ـــ١٨٦. ينظر ايضاً:
شيوى قوانغ، جغرافية الصين، ترجمة: محمد ابو جرآد، دار النشر باللغات الاجنبية، بكين، ١٩٨٧، ص٢.

(٢) مازن سهمي نصار، خيارات الصين ازاء المضيق الخانق (ملقا) في بحر الصين الجنوبي الوسائل والتحديات، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة الانبار، المجلد (١٤)، العدد (١)، ٢٠٢٤، ص ص ١٠٨٤ – ١٠٩٣.

العسكرية وسياسات أمنها القومي[٣]. ينظر خريطة رقم (١)

خريطة (١) الموقع الجغرافي للصين

المصدر: خريطة الصين (China Map)، متوفر على الموقع: https://www.dorar-aliraq.net. (تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/١٦)

ب- الديموغرافي:

تحتل الصين المرتبة الثانية عالمياً بعدد السكان بعد الهند، حيث بلغ عدد سكانها نحو ١,٤٢٥ مليار نسمة في عام ٢٠٢٣. ويشكّل هذا العدد الكبير عنصراً مهماً في تعزيز قوتها الشاملة، إذ يُسهم في دعم قدراتها الاقتصادية والعسكرية، لاسيما مع ما تتمتع به الصين من تجانس بشري نسبي، ما عزز نسيجها الاجتماعي واسهم في تحقيق الاستقرار الداخلي. هذا الاستقرار انعكس بدوره إيجاباً على فاعلية السياسة الخارجية الصينية. وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالكثافة السكانية، إلا أن الصين نجحت في تحويل هذا التحدي إلى مصدر قوة، من خلال توظيف طاقتها البشرية ضمن سياسات تنموية واقتصادية مدروسة. وتُعد فئة الشباب والقوى العاملة النشيطة من أبرز مكونات سكانها، حيث يتميزون بالإقبال الكبير على التعليم والاستعداد العالي للعمل، ما يوفّر قاعدة بشرية تدعم الاستقلال الاقتصادي وتُسهم في بناء قاعدة صناعية وعسكرية متينة. وقد ساعد هذا العامل، إلى جانب توفر الموارد الأولية والتكنولوجيا المتقدمة، في تقليل أثر الضغوط الاقتصادية الخارجية على الصين[٤].

وبذلك نجد أن للسكان جانبين أساسيين، جانب كمي والآخر نوعي، إذ أن عدد السكان بشكله المجرد غير كافٍ للحكم على أهمية هذا العنصر إنما يجب التأكيد على جانب النوع ايضاً ويقصد به مستوى التعليم ونوعية السكان ومدى ارتباطهم ببلدهم وطبيعة الولاء الوطني ومنظومة القيم الاجتماعية السائدة وهي كلها عناصر أما أن تساعد في قوة مساهمة العنصر السكاني في مجمل عناصر قوة الدولة أو العكس، ولتحقيق ذلك اتبعت الصين سياسة تنظيم النسل لأجل التحكم بالنمو السكاني بعدها إحدى طرق التحكم بعدد الولادات، لخوفها من أن يستهلك النمو السكاني اغلب مواردها وإنجازاتها الاقتصادية[٥]، لكن على الرغم من أن سياسة التحكم في الزيادة السكانية تسير بشكل ناجح الى حد ما غير أن التوزيع السكاني بين الأقاليم يمثل بعداً لا بد للصين من العمل على ضبطه، فالتباين بين الاقاليم يأخذ شكلاً متعدد الجوانب، إذ توجد أقاليم

(٣) اسلام عصمت السيد قنديل، المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الهيمنة السياسية للصين، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد (٣٠)، ٢٠٢٠، ص ص ١٩٨ – ١٩٩.

(٤) China Population (2023), https://www.worldometes.info. (accessed 17/7/2023)

(٥) اسلام عصمت السيد قنديل ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٠-٢٠١.

يغلب عليها السكان من قومية الهان ذات النشاط الاقتصادي والصناعي المتنامي وارتفاع دور القطاع الخاص، ومن الجانب الآخر أقاليم تتركز فيها معظم الأقليات القومية ذات الطابع الزراعي أو المتخصصة في إنتاج المواد الخام، وتشكل هذه العوامل مجتمعة تعزيزاً للنزعة الانفصالية[٦].

اما من الناحية العسكرية يُعد العامل السكاني في الصين عنصراً استراتيجياً في تعزيز قوتها العسكرية والاقتصادية؛ فالكثافة السكانية الكبيرة توفّر قاعدة بشرية مهمة تدعم القوات المسلحة، لاسيما في مجالات التصنيع والإمداد، على الرغم من التقدم التكنولوجي في الحروب، كما تسهم الفئة الشابة، بفضل ارتفاع مستواها التعليمي والإنتاجي، في تطوير الاقتصاد الوطني، عبر قوة عاملة متخصصة ومنخفضة التكلفة. هذا الامتداد السكاني منح الصين قدرات صناعية وإنتاجية واسعة، وجعل منها سوقاً استهلاكية ضخمة تمثل وزناً اقتصادياً مؤثراً على المستوى العالمي، إذ تبعث الصين سنوياً بمئات الطلاب لاسيما الى الولايات المتحدة الامريكية للدراسة هناك، وفي الاختصاصات كافة[٧].

٢ـ العنصر العسكري:

تُعد القوة العسكرية أحد أهم عناصر القوة الصلبة للصين، إذ تمثل أداة استراتيجية لضمان أمنها القومي وحماية مصالحها الحيوية على المستويين الإقليمي والعالمي، وقد شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في قدرات جيش التحرير الشعبي الصيني، حيث انتقل من قوة تقليدية ذات طابع دفاعي إلى قوة متطورة متعددة الأبعاد، قادرة على تنفيذ عمليات برية وبحرية وجوية وفضائية وسيبرانية، جاء هذا التحول نتيجة تخطيط استراتيجي طويل المدى بدأ منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين وتسارع بشكل لافت بعد عام ٢٠١٥، لاسيما في ظل قيادة الرئيس شي جين بينغ الذي وضع تحديث الجيش في صدارة أولويات السياسة الوطنية[٨].

تمتلك الصين قوة عسكرية كبرى على المستويين التقليدي والنووي، وتتكون القوة العسكرية التقليدية من الصنوف الأساسية وهي (القوات البرية، والقوات البحرية، والقوات الجوية، فضلاً عن قوة الصواريخ الاستراتيجية)، ففي مجال القوة البرية تمتلك الصين أكبر جيش بري في العالم يضم نحو ٢,٣ مليون فرد مجهزين بقدرات قتالية متطورة تشمل أكثر من ١٠ آلاف دبابة و١٨ ألف قطعة مدفعية، فضلاً عن ترسانة صاروخية تكتيكية وباليستية عابرة للقارات منافسة للقوى الكبرى[٩]. وتعتمد الصين على صناعة عسكرية محلية متقدمة قادرة على تلبية معظم احتياجاتها، مع استيراد بعض التقانات من دول اخرى منها روسيا، ما جعلها صاحبة ثاني أكبر إنفاق عسكري عالمي بعد الولايات المتحدة الامريكية، بلغ ٢٩٣ مليار دولار عام ٢٠٢١، ويعود السبب الذي دفع الصين نحو رفع انفاقها العسكري الى

(٦) احمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥، ص ٧٥.

(٧) سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، ٢٠١٢، ص١٥٠. ينظر ايضاً: احمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

(٨) سامي السلامى، التوسع المتدرج: السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ٢٠٧، (يناير ٢٠١٧)، ص ٢١.

(٩) مسعد الششتاوى احمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٧٣، (يوليو ٢٠٠٨)، ص ١٣١.

التغيرات الأمنية التي فرضتها المتغيرات الإقليمية والدولية على الصين، متمثلة بـ "قضية تايوان، والحرب الروسية ـ الأوكرانية، والضغوط الأمريكية"، مع الحفاظ على هدفها المعلن المتمثل في الردع وحماية أمنها القومي، وتصرح الصين بانها لن تستعمل قوتها ضد أي دولة أخرى، وانما هي لغرض الردع وحماية امنها القومي[١٠].

اما القوة البحرية، فان الاسطول البحري الصيني يضم نحو ١٢٠٠ قطعة بحرية، بينها ٦٣ غواصة و١٨ مدمرة وأكثر من ٧٠٠ زورق صاروخي، فضلاً عن أسطول تجاري يمكن توظيفه لنقل القوات. ومنذ منتصف الثمانينيات أضيف نحو ٢٠٠ سفينة حربية رئيسية مزودة بقدرات صاروخية متطورة، ورادارات حديثة، وأنظمة حرب مضادة للغواصات وتشويش إلكتروني. كما تمتلك الصين غواصات نووية محلية قادرة على إطلاق صواريخ متوسطة وبعيدة المدى، ما يمنحها قوة ردع بحرية استراتيجية[١١].

فضلاً عن السلاح الجوي للصين، الذي يضم (طائرات قتالية وقاذفات استراتيجية من طراز هونغ٦، وهونغ ٤، وقاذفات تكتيكية من طراز هونغ ٥، ومقاتلات هجومية من طراز كيانغ ٥، ومقاتلات معترضة من طراز "جيان ٨، جيان٥، جيان ٦"، وصواريخ جو ـــ جو من طراز ب.ل.٧ مصممة لمقاتلات جيان ٨)[١٢]، وتمتلك الصين ما لا يقل عن ١٢٠ قاذفة استراتيجية قادرة على حمل قنبلتين نوويتين بمدى يصل إلى ٥٠٠٠ كم، مع تركيز متزايد على إنتاج الأسلحة النووية التكتيكية صغيرة العيار التي يمكن إطلاقها من المدافع الميدانية والدبابات بهدف تدمير القوات المعادية[١٣].

وتمتلك الصين منظومة من الأقمار الصناعية لتوجيه أسلحتها وقذائفها المتقدمة كالصواريخ العابرة للقارات وصواريخ الطائرات الموجهة بالليزر والصواريخ التي تنطلق من السفن والغواصات، فضلاً عن دور الأقمار الصناعية في الرصد والاستمكان وجمع المعلومات الاستخبارية عن العدو وعن امكانياته وتحركاته، وأن امتلاك الصين لأسلحة متميزة مضادة للاقمار الصناعية وضعها في المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الامريكية وروسيا كبلد له القدرة على اسقاط أسلحة جيوفضائية على بعد مئات كيلومترات من الأرض[١٤].

أما من ناحية القدرات النووية، لقد امتلكت الصين السلاح النووي منذ عام ١٩٦٤، تلاه امتلاك القنبلة الهيدروجينية عام ١٩٦٧، ومنذ ذلك الحين تطورت تقنياتها النووية لتصبح من بين القوى العالمية الرائدة في إنتاج الأسلحة النووية وتذخيرها بوسائل إطلاق متنوعة تشمل الصواريخ العابرة للقارات والقنابل الجوية والغواصات النووية. إذ تقدر ترسانة الصين بما

(١٠) هدى ميتكيس، الصعود الصيني التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٦٧، (يناير ٢٠٠٧)، ص٧٦. ينظر ايضاً:
مجموعة البنك الدولي، متوفر على الموقع:
https://www.data.albankaldawli.org تاريخ الدخول (٢٠٢٥/٢/١)

(١١) إسراء هاتف فاضل، تقييم جيوسياسي، لإمكانات القوة الصلبة الصينية، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠٢٣، ص ص ١٤٨٧ – ١٤٨٨.

(١٢) وجدان فالح حسن، مقومات القوة وأثرها في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية عالمياً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (١٧)، ٢٠١٩، ص ١٣٨.

(١٣) سعد علي حسين التميمي، القدرات النووية في شرق آسيا نموذج تطور القدرات النووية الصينية، أصداء ثقافية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٣)، ٢٠٠٢، ص ٦٠.

(١٤) صالح سليمان عبد العظيم، الصين تتجه كونياً: القوة غير المكتملة، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٣ يوليو، ٢٠١٣)، ص٧، متوفر على الموقع: https://studies.aljazeera.net. (تاريخ الدخول ٢٠٢٤/١/٢)

لا يقل عن ٤٠٠ رأس نووي، مع استمرار في التوسع حسب الظروف الاستراتيجية، وتضم منظومة متكاملة من الرؤوس النووية المثبتة على صواريخ باليستية وطائرات قاذفة استراتيجية وغواصات نووية مثل طرازات (XIA)و(HAN)، فضلاً عن تركيز حديث على إنتاج الأسلحة النووية التكتيكية الموجهة لتدمير القوات المعادية. ويعود تطوير الصين لترسانتها النووية إلى رغبتها في كسر احتكار القوى النووية العالمية وتعزيز نفوذها الإقليمي والدولي، ما مكنها من تحقيق حالة ردع نووي استراتيجي يعزز مكانتها باعتبارها قوة عسكرية بارزة في آسيا والعالم(١٥).

يتضح مما سبق أن الصين طوّرت قوتها العسكرية بشكل شامل، عبر تحديث ترسانتها التقليدية والنووية، وتبني عقيدة قتالية حديثة تعزز قدرتها على العمل خارج حدودها، إلى جانب توسيع تحالفاتها الإقليمية والدولية. وبهذا، رسخت موقعها باعتبارها ثالث أكبر قوة عسكرية عالمياً، مدعومة بقدرات نووية واقتصاد قوي.

٣ـ العنصر الاقتصادي:

يُعَدّ العامل الاقتصادي أحد الركائز الأساسية في بناء القوة الشاملة للدول، إذ يمثل أداةً استراتيجية لتحقيق المصالح الوطنية وغايةً محورية تسعى من خلالها الدول إلى تعزيز مكانتها في النظام الدولي، وتبرز الصين بوصفها إحدى القوى الكبرى المؤثرة في النظام العالمي المعاصر، إذ تحتل المرتبة الثانية عالمياً في حجم الاقتصاد بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وترتكز قوتها الاقتصادية على تنوع مواردها الطبيعية، وقدراتها الزراعية، وثرواتها المعدنية والحيوانية، فضلاً عن استثمارات ضخمة في التكنولوجيا والبنية التحتية. وقد مكّن هذا الأساس المتين الصين من الحفاظ على بيئة إقليمية مستقرة تدعم مسيرة التحديث الاقتصادي.

شهدت الصين منذ إطلاق إصلاحات عام ١٩٧٨ بقيادة دينغ شياو بنغ تحولات جوهرية في بنيتها الاقتصادية، إذ أدركت القيادة الصينية أن تحقيق النهضة الوطنية يقتضي أولاً إصلاح الاقتصاد والانفتاح على الأسواق العالمية. وفي هذا السياق، طُبّق نموذج "اقتصاد السوق الاشتراكي" الذي سعى إلى الموازنة بين الكفاءة الاقتصادية وضمان العدالة الاجتماعية، مما انعكس تدريجياً في مؤشرات التنمية. فقد ساهمت السياسات التنموية المتبعة خلال العقود الأخيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، لتصبح التجربة الصينية أحد أبرز النماذج التنموية المؤثرة عالمياً(١٦). فعلى سبيل المثال، ارتفع متوسط دخل الفرد من ٨,٨١٧ دولار عام ٢٠١٧ إلى أكثر من ١٢,٥٥٦ دولار عام ٢٠٢١، بمعدل نمو يقارب ٨%. كما واصل الناتج المحلي الإجمالي نموه مدفوعاً بالتوسع في مجالات الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والطاقة النظيفة، وهو ما يؤكد قدرة الصين على توظيف التكنولوجيا الحديثة كعمود فقري للإنتاج الاقتصادي، وبناءً على ذلك، تبدو الصين اليوم

(١٥) ياسر عبد الجبار محمد، فرص وإمكانيات التحول الديمقراطي في الصين ومستقبله، اطروحه دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ص ١٦٠ ـ ١٦٢. ينظر ايضاً: سعد علي حسين التميمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٩ ـ ٦٠.

(١٦) لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٤٥، (يوليو ٢٠٠١)، ص ٧٥. ينظر ايضاً:
يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص ٦٣.

مرشحة لتعزيز نفوذها الاقتصادي إقليمياً وعالمياً، بما يضع الدول الأخرى أمام خيارين أساسيين: إما التكيف مع صعودها أو السعي إلى موازنة تأثيرها المتنامي في النظام الدولي[١٧].

ونتيجة لسياسة الاصلاح والانفتاح شهدت الصين نمواً اقتصادياً مستقراً وسلمياً، إذ بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي للصين في عام ٢٠١٨ (١٣,٨٩٤,٨١٧,٥٥) ترليون دولار أي بنسبة نمو ٦,٧%، وارتفع في عام ٢٠٢١ ليصل الى (١٧,٧٣٤,٠٦٢,٦٥) ترليون دولار بنسبة نمو بلغت ٨,١%، وبذلك تعد الصين ثاني أكبر دولة بحجم الناتج المحلي بعد الولايات المتحدة الامريكية، وكذلك أصبحت الصين أكبر دولة تجارية في العالم إذ ارتفعت تجارتها الخارجية، وبلغت تجارة الصين في السلع والخدمات العام ٢٠١٧ (٤,٦٤١,٥٤٤,٨٢) مليار دولار، وبلغت الصادرات (٢,٤٢٩,٢٧٧,٣٦) مليار دولار، اما الواردات بلغت (٢,٢١٢,٢٦٧,٤٦) مليار دولار، وارتفعت في عام ٢٠٢١ لتصل قيمة صافي التجارة الى (٦,٦٤٥,٧٨٤,٣١) مليار دولار، وكانت نسبة الصادرات (٣,٥٥٤,٢٩٦,١٠) مليار دولار، اما الواردات (٣,٠٩١,٤٨٨,٢١) مليار دولار[١٨].

أسهم النمو الاقتصادي الصيني في تعزيز جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية بفضل توافر الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الطبيعية الواسعة والمناطق الصناعية الحديثة، إلى جانب الدور الحيوي الذي لعبته هونغ كونغ كمركز عالمي للأعمال ورؤوس الأموال، مما أدى إلى تحويل العديد من القرى الزراعية إلى مراكز صناعية مزدهرة. وقد انعكست هذه المقومات في تصدر الصين لقائمة الدول الأكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلاً عن تضاعف حصتها من التجارة العالمية حتى أصبحت أكبر قوة تجارية على مستوى العالم. ويرتبط هذا الإنجاز بالسياسة الانفتاحية التي تبنتها القيادة الصينية، وبقدرتها على تكييف مفهوم اقتصاد السوق مع خصوصيتها الأيديولوجية، فضلاً عن تعزيز شراكاتها مع الدول المصدرة للمواد الأولية والانضمام إلى منظمات إقليمية ودولية دعمت حضورها الاقتصادي. ونتيجة لذلك، تحولت الصين إلى قوة اقتصادية كبرى لها تأثير ملموس في مسار النظام الدولي، حيث أصبح نموها الاقتصادي عاملاً أساسياً في توسيع مكانتها وتعزيز نفوذها السياسي على الساحة العالمية[١٩].

ثانياً: عناصر القوة الناعمة

تُعد القوة الناعمة أحد أهم أدوات النفوذ في العلاقات الدولية، حيث تعتمد على الجاذبية الثقافية والقيم السياسية والدبلوماسية بدلاً من الإكراه العسكري أو الاقتصادي، فهي وسيلة لكسب القبول والتأثير في سلوك الآخرين عبر الثقافة، الإعلام، والتعليم، ومن خلال توظيفها بفاعلية تتمكن الدول من

(١٧) مجموعة البنك الدولي، مصدر سبق ذكره.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في افريقيا، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، العدد ٦٣، ٢٠٠٧، ص ٣٥. ينظر ايضاً:
هالة خالد حميد، سياسات القوى الآسيوية في المنطقة العربية وميزان القوى الدولي مستقبلاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، ٢٠٠٠، ص ٧٣.

تعزيز صورتها العالمية وترسيخ نفوذها بشكل مستدام.

١- العنصر السياسي

تتمتع الصين بقوة النظام السياسي الذي يعكس طبيعة الحضارة الصينية التي تفاعلت عوامل متعددة في تكوينها وتشكيلها، إذ إن للإرادة السياسية للدول دوراً في التنافس على المكانة والاضطلاع بالأدوار، وأن تحليل النظام السياسي الصيني يتمثل في تحديد الاطار النظري الذي تستند إليه، إذ إن للنظام خصوصيته ومفاهيمه الوثيقة الصلة بالتطور التاريخي لكل من النظام والمجتمع على حد سواء[٢٠]، ونظام الصين نظام جمهوري رئاسي، يعد رئيس الجمهورية العنصر الأساس في هيكل الدولة، وتتخذ القرارات السياسية فيه أساساً من قبل اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، وتصاغ مشاريع هذه القرارات وتتبلور من قبل المؤسسات الحكومية (مؤسسات الرئاسة، والخارجية، والدفاع، وقوى الأمن الداخلي ... الخ) وبالذات في مجلس الدولة وهو الهيئة التنفيذية الرئيسة وتتكون من رئيس المجلس (رئيس الوزراء) ونوابه والوزراء، ويتم صياغة واعداد السياسة الاستراتيجية الصينية من قبل المؤتمر العام للحزب الشيوعي الصيني، في ظل وجود لجان قيادية مصغرة مهمتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار الصيني، ونتيجة لتزايد المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية وتعقدها، تنامى دور مراكز البحوث أو مخازن الفكر سواء تلك المرتبطة بالاجهزة الحكومية أو المرتبطة بالجامعات والمعاهد أو المستقلة بذاتها، وبسبب تعدد المتغيرات وتعقدها والمشاكل والأزمات توسعت عملية صنع القرار الصيني، إلا إن هذه العملية القرارية لا تزال تواجه التحديات نتيجة غياب الشفافية والرقابة وتفشي الفساد والمحسوبية[٢١]. ومما سبق نجد أن النظام السياسي الصيني يعتمد على حزب حاكم واحد، وذلك منذ وصول الشيوعيين الى السلطة في العام ١٩٤٩، وعلى الرغم من الانتقادات المتعددة والموجهة الى النظام السياسي الصيني الحاكم، والتهم الموجهة له بالانفراد بالسلطة من قبل جهة واحدة وهو الحزب الشيوعي، إلا إن مؤسسات النظام السياسي الصيني كافة التنفيذية منها والتشريعية تخضع لمبادئ الحزب، لذلك لا يمكن اغفال الدور البارز والايجابي للحزب الشيوعي الصيني في عملية صنع السياسة الصينية وفي عملية اتخاذ القرار التي تؤشرها النظم الغربية على أنها نقطة سلبية في النظام السياسي الصيني.

وفي أثر تغير البنية الهيكلية للنظام الدولي تحررت الحركة السياسية الصينية من مجموعة قيود كانت تعيقها، إذ ارتكز الإدراك الصيني للتحولات العالمية على الرغبة في حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص وإيجاد الشروط اللازمة لإنجاحها والملائمة لاستمرارها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه تستند على معطيات اقتصادية، وكذلك ادركت الصين ضرورة أن

(٢٠) محمد ياس خضر، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسة والدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٤، ٢٠١٣، ص ص ١٥٩ – ١٦٠. ينظر ايضاً:
نبيل علي سرور، الظاهرة الصينية ابعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والانفتاح (١٩٩٠ – ٢٠١٥)، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٦، ص٦٠.

(٢١) باهر مردان، النظام السياسي في جمهورية الصين الشعبية، ٢٠١٥، متوفر على الموقع: https://www.academia.edu. (تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٢٧).

يكون لها دور متميز في تفاعلات البيئتين الإقليمية والدولية، ولهذا أخذت على عاتقها تبني مجموعة قضايا كانت بمنزلة محاور أساسية تعين على كشف حقيقة التغيرات في نمط التفكير الصيني ونماذجه السلوكية للتحول من موقع الانحسار النسبي في مرحلة القطبية الثنائية إلى الإنفتاح النشط في مرحلة القطبية الأحادية الأمر الذي فرض على الصين أن تكيف نفسها للبحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، إذ يؤدي العامل السياسي دوراً مهماً في توجيه مكونات القوة (العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، وغيرها)[٢٢].

مما سبق يلاحظ، إن أسس وهياكل النظام السياسي الصيني نابعة من الذات الصينية، والإفادة من تجارب الانظمة السابقة في تجنب الاخطاء، لذلك نجدها في تغير مستمر وبما يتلاءم مع المتطلبات والمصلحة الصينية من الدستور الصيني، والمؤسسات الثلاثة "التشريعية، التنفيذية، والقضائية" التي تمثل هيكل النظام السياسي فضلاً عن القوى الرئيسة فيه والمتمثلة بالحزب الشيوعي، إذ إن للجانب السياسي دوراً مهماً واساسياً في تحديد دور ومكانة أية دولة، لما لهذا المقوم من أثر كبير لا يمكن اغفاله، فاستراتيجيات وسياسات الدول المتبعة هي محدد مهم في تقدم وتطور دولة ما من عدمها وفي الجوانب كافة "الاقتصادية، العسكرية، والتقنية".

ترغب الصين في أن تكون دولة صاحبة مكانة ضمن تشكيلات مراكز القوى في النظام الدولي الجديد، وتسعى لكي يكون لها إسهام واضح مع الولايات المتحدة الامريكية في حفظ السلم والأمن الدوليين والمشاركة الفاعلة القائمة على قاعدة المساواة في حل المشكلات الدولية[٢٣]، فضلاً عن الإرادة الصينية للقيام بدور إقليمي وعالمي، إذ ايقنت القيادة الصينية أنه بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم تعد الولايات المتحدة الامريكية قوة مساندة على الصعيد الاستراتيجي، بل قوة منافسة إقليمياً ودولياً لاسيما أنها تمكنت من تحقيق إنجازات كبيرة على الأصعدة المختلفة، وأن عليها الاستعداد لمقاومة سياسات الاحتواء والعزل واستنزاف مصادر القوة، وأن استراتيجية التحول لا تتحقق عبر القوة العسكرية وحدها، وإنما عن طريق بناء قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وهذا ما تملكة الصين[٢٤]، وإن للجهود الصينية أهدافاً هامة تتمحور في تأمين وتثبيت سياستها الخارجية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، وتهدئة مخاوف الجيران تجاه كيفية توظيف الصين لقوتها أو تأمين تدفق الأسلحة وتحديث القوة المسلحة، واتبعت الصين تجاه خلافات القوى الدولية (سياسة القوة الناعمة، وتوظيف الاقناع بدل الاكراه، والمشاركة في المنظمات المتعددة الجنسيات، وجذب الآخرين عبر وسائل اقتصادية ودبلوماسية وثقافية، وعملت الصين على ما يعرف بـــ "استراتيجية توزيع المكاسب"[*] في سياستها الخارجية)[٢٥].

(٢٢) عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، ط٢، العدد ٤٢، ٢٠١٤، ص ١٦.

(٢٣)عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣ ـ ٢٤.

(٢٤) يونس مؤيد يونس، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٧ – ٧٨.

(*) استراتيجية توزيع المكاسب: وهي الاستراتيجية التي بدأتها الصين في اعقاب الازمة المالية الآسيوية، وأعلنت عن رغبتها في التواصل والتفاهم مع دول منطقة جنوب شرق آسيا، كما الزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي، وتشمل استراتيجية توزيع المكاسب على تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج وتقليل المخاوف من نمو الاقتصاد الصيني، وتشجيع القدوم للصين لغرض الدراسة والتدريب والاطلاع على التجربة الصينية. للمزيد يُنظر: سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الامريكية واثر

تدرك القيادات الصينية أن التوجه نحو العالمية والمساهمة الفعالة في تشكيل البنية المستقبلية للنظام الدولي، لا بد من أن تسبقها مكانة إقليمية، ذلك أن البيئة الإقليمية – الآسيوية تقدم قاعدة ارتكاز أساسية ومدخلاً لتحقيق المصالح الصينية على المستوى العالمي، وعلى هذا حرصت الصين على انتهاج سياسة حسن الجوار مع الدول المحيطة بها والتي أصبحت تعطيها أولوية متقدمة[٢٦].

كما وتسعى السياسة الخارجية الصينية الى المحافظة على السلم والأمن الدوليين، لأنها لا تزال تؤكد على ضرورة تعزيز السلام العالمي والتنمية المشتركة، وتحديد وضعها وسياستها ازاء الشؤون الدولية كافة، فهي تعارض الهيمنة وتحافظ على السلم العالمي، وتعمل على إقامة نظام دولي سياسي واقتصادي جديد يتسم بالعدل والعقلانية، وأنها مستعدة لإقامة علاقات تعاون ودية وتطويرها مع الدول كافة على أساس مبادئ التعايش السلمي، فهي تتطلع الى أن تصبح قوة عظمى في العالم من الناحية (السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والاجتماعية)، لذلك تتبع سياسة خارجية سلمية مستقلة الهدف الأساس منها هو حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة اراضيها، وسد الفجوة بين إنجازاتها الضخمة على كل من الصعيد العسكري والاقتصادي، وبين واقعها السياسي وإدارة عملية الصعود بطريقة تسمح لها بتعزيز عناصر قوتها الذاتية وتقليل الآثار السلبية لعناصر ضعفها، وادراك لمبدأ المنافسة مع الأقوياء الذي يستلزم من الصين أن تكون قوية، فعوامل القوة الثابتة والمتغيرة مكنت الصين من التحول الى قوة فاعلة على الصعيد الإقليمي والدولي وهذه هي إحدى أهم قضايا القرن الحادي والعشرين، إذ تشهد البيئة السياسية للصين تفاعل معطيات واطراف عدة وعلى الرغم من تهديد الولايات المتحدة الامريكية لها، فإنها سوقٌ أساسيٌ للصادرات الصينية[٢٧].

كما وتؤكد القيادة الصينية إنها لن تكون الطرف البادئ بتوظيف القوة العسكرية لحل النزاعات على مناطق الحدود مع الدول المجاورة، والهدف الذي تسعى إليه القيادة الصينية هي تجنب أي نزاعات حدودية مسلحة مع الدول المجاورة بغية التفرغ لمشكلات تعدها القيادة الصينية اكثر الحاحاً كـ (مشكلة تايوان، ومعالجة قضية جزر سبراتلي وحقوق التنقيب عن النفط في المناطق البحرية المتنازع عليها هناك، وتوطيد اقدام الوجود الصيني في بحر الصين الشرقي والغربي)، فالصين تهدف للحفاظ على وحدة أراضي الصين وعَد هذا الهدف من أهدافها لصيانة أمنها الوطني[٢٨].

٢- العنصر الاجتماعي

يُعد العامل الاجتماعي من أهم مقومات قوة الدولة، إذ يقوم على منظومة من المبادئ والقيم والسلوكيات التي تؤمن بها المجتمعات وتشكل وحدتها الداخلية. وعلى الرغم من امتلاك الدول لمقومات مادية صلبة، إلا أن فاعليتها تبقى محدودة ما لم تستند إلى إدارة مجتمعية موحدة تنسجم مع الخصوصيات الدينية والأخلاقية

التحول في النظام الدولي، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨، ص ١٩٤.

(٢٥) تمارا كاظم الاسدي وشهد عبد الستار، انتشار القوة واثره في تغير هيكل النظام الدولي بروز الصين (انموذجاً)، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩، ص ٧٦.

(٢٦)عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٢٧) تمارا كاظم الاسدي وشهد عبد الستار، مصدر سبق ذكره، ص ص ٧٥ – ٧٦.

(٢٨) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧.

والثقافية لشعوبها، وهو ما يجعل هذا المقوم ركيزة أساسية في بناء الدولة وسياستها[٢٩].

وتتميز الصين بتعددها القومي والثقافي والديني، إذ تضم ٥٦ قومية تتصدرها قومية "الهان" بنسبة ٩٤%، فضلاً عن ديانات متنوعة أبرزها البوذية والكونفوشيوسية إلى جانب الإسلام والمسيحية. وعلى الرغم من هذا التنوع، تمكنت الصين من صياغة نظام ثقافي متماسك يعود بجذوره إلى أربعة آلاف سنة من الفلسفة والتقاليد، تدعمه سياسة الحكم الذاتي للأقليات وضمان وحدة الدولة. كما أن الدستور الصيني ينص على حرية الاعتقاد الديني، غير أن التطبيق العملي يخضع لرقابة حكومية صارمة لضمان عدم تهديد النظام السياسي، مما يفرض قيوداً واضحة على الممارسات الدينية[٣٠].

وقد انعكس المقوم الاجتماعي على سياسة الصين الخارجية باعتباره أداة من أدوات القوة الناعمة. إذ سعت الدولة إلى الاستثمار في العنصر البشري عبر إصلاح التعليم واستعادة الكفاءات المهاجرة، كما أسست مئات معاهد "كونفوشيوس" في مختلف دول العالم لنشر اللغة والثقافة الصينية وإبراز إسهاماتها التاريخية في الاكتشافات العلمية الكبرى. وبهذا، يوظَّف العامل الاجتماعي لتعزيز صورة الصين عالمياً ودعم طموحها في الوصول إلى مكانة القوى الكبرى ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب[٣١].

٣- العنصر الثقافي

تُعد الحضارة الصينية من أعظم حضارات العالم وأكثرها استمرارية، إذ مرّت بمراحل تاريخية متعاقبة شكلت هويتها السياسية والثقافية. فقد تأسس المجتمع الصيني على نظام أسري صارم مدعوم بتعاليم كونفوشيوس ولاوتسي وغيرهما، ثم واجهت الصين في القرن التاسع عشر صراعات وضغوطاً دولية، تلتها مرحلة الإصلاح بقيادة صن يات سن الذي وحّد القوى السياسية تحت حزب الكومنتانج. ومع قيام جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩، برز الحزب الشيوعي بقيادة ماو تسي تونغ الذي أطلق الثورة الثقافية لترسيخ الماركسية والحفاظ على استقرار المجتمع. وعلى الرغم من هذه التحولات، حافظت الثقافة التقليدية على قدر من الاستمرارية والقدرة على الصمود، فيما ظل التاريخ الإمبراطوري يلقي بظلاله على الحاضر، مغذياً طموح الصين في استعادة مكانتها الحضارية والسعي إلى دور عالمي يتجاوز حدود الإقليم[٣٢].

حيث يؤدي العامل الثقافي دوراً محورياً في تعزيز مكانة الصين إقليمياً ودولياً، إذ تمتلك الصين حضارة عريقة تجسدت في الفلسفات الكبرى مثل الكونفوشيوسية والطاوية التي شكّلت عقائد دينية واجتماعية راسخة، وأسهمت في صياغة الهوية القومية والقيم الجماعية، حيث امتدت الثقافة الصينية عبر طريق الحرير لتؤثر في الغرب، فيما تتزايد اليوم مدارس تعليم اللغة الصينية في مختلف الدول. وتقوم الثقافة الصينية على ثلاثة عناصر أساسية: الكونفوشيوسية، الماركسية، والتوجهات الليبرالية المعاصرة،

(٢٩) تمارا كاظم الاسدي وشهد عبد الستار، المصدر السابق، ص ص ٧٨ – ٧٩.

(٣٠) شهد صباح مجيد، فاعلية الثقافة الصينية في التشكيل الصيني المعاصر، مجلة نابو للبحوث والدراسات، جامعة بابل، المجلد (٣٣)، العدد (٤٤)، (آب، ٢٠٢٣)، ص ص ٨٢١ – ٨٢٢. ينظر ايضاً:
بشير عبد الفتاح، الخصوصية الثقافية، نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٣٠.

(٣١) وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦. ينظر ايضاً:
احمد عبد الجبار عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.

(٣٢) وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨-٢٠١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٠، ص ص ١٦ – ١٨. ينظر ايضاً: العقد الصيني الفريد، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، العدد ٦٩، بيروت، (أغسطس ٢٠٠٩)، ص ٨.

التي حددت بدورها طبيعة السياسة الصينية القائمة على القومية وإعلاء الهوية الثقافية. كما يتميز المجتمع الصيني بسلطوية العلاقات الداخلية، وتغلّب الأخلاق على القانون، وأولوية الجماعة على الفرد، فضلاً عن المرونة والبراغماتية في التعامل مع الواقع. ويُعد المجتمع الريفي، الذي يشكل أغلبية السكان، حامياً للثقافة التقليدية، ما يعزز وحدة الدولة ثقافياً ويزيد من إصرارها على تحقيق أهدافها، لينعكس هذا البعد الثقافي في صياغة السياسة الخارجية وصنع القرار عبر تأثير الرأي العام والقيم الاجتماعية والنخب المؤثرة[٣٣].

أدى العامل الثقافي دوراً بارزاً في تحديث الصين دون أن يتعارض مع قيمها الموروثة، حيث اسهم في نهضتها الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة واستقرار سياستها، مما أدخلها عصر ازدهار شامل، وجعل ثقافتها يُنظر إليها كإرث عالمي وفق رؤية تعدها ملكاً للعالم بأسره. وفي هذا الإطار، تسعى الصين إلى تعزيز قوتها الناعمة من خلال نجاحها التنموي وقيمها الثقافية الداعية للانسجام والتسامح والتنوع، مع الحفاظ على موروثها الحضاري لترسيخ مكانتها الثقافية، كما توظف أدواتها الاقتصادية والسياسية والثقافية لتعميق علاقاتها الإقليمية عبر التبادل الثقافي والسياحة والتعليم، بما يضمن حضورها المؤثر على مستوى القيادات والشعوب في آسيا[٣٤].

ومن ذلك نجد أن الثقافة التقليدية الصينية تؤدي دوراً محورياً في شرعنة الأفكار الحديثة عبر ربطها بالجذور الفكرية القديمة، مما يحقق التوازن بين التراث والمعاصرة. وبفضل حضارة الصين الممتدة لأكثر من خمسة آلاف عام، أصبحت الثقافة مصدراً رئيسياً للقوة الناعمة، مستندة إلى مبادئ دينية وفكرية متمثلة بـ الكونفوشيوسية والبوذية والتاوية التي تعزز قيم التجانس والانسجام في مواجهة تحديات العولمة والنموذج الغربي، وهو ما يجعل الصين توظف ثقافتها كأداة أساسية في سياستها الخارجية ومنافسة النفوذ الأميركي عالمياً، فضلاً عن اهتمامها الكبير بالبحث العلمي والتكنولوجي بوصفه أساس التنمية، حيث تعزز ذلك عبر برامج التبادل الثقافي، إذ يدرس آلاف الصينيين في دول متقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا[٣٥].

ووفقاً لما سبق، نجد أن مقومات القوة الصينية الصلبة والناعمة، تُشكّل ركيزة أساسية لِبناء شراكاتها الاستراتيجية وتعزيز نفوذها الإقليمي في جنوب آسيا، فقد مكّنت القوة الاقتصادية الصين من توسيع استثماراتها في المنطقة عبر مبادرة الحزام والطريق، بينما

(٣٣)محمد جواد علي، دراسة تجربة البناء والتحديث الصينية (١٩٨٥-١٩٩٧)، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٨، ١٩٩٨، ص ص ٩ – ١٠. ينظر ايضاً:
احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار مجدي للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٧، ص ص ٣١٦ – ٣١٧.

(٣٤) جانغ يون لينغ، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: اية محمد الغازي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٣٠٥. ينظر ايضاً:
حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٨٣، (يناير ٢٠١١)، ص ص ٥٥ – ٥٧.

(٣٥) سالي نبيل شعراوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥٢ – ٢٥٣. ينظر ايضاً:
وليد سليم عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

عزّزت قوتها العسكرية من قدرتها على حماية مصالحها في الممرات البحرية الحيوية، فضلاً عن ذلك، تُوظّف الصين قوتها الناعمة، المُتمثّلة في دبلوماسيتها النشطة وتبادلها الثقافي، لِتعزيز جاذبيتها بإعتبارها شريك موثوق به، ويُسهم هذا التكامل بين مقومات القوة الصينية في توسيع نفوذها وتعزيز دورها في تشكيل المشهد السياسي والاقتصادي في جنوب آسيا.

ثالثاً: انعكاس عناصر القوة على الدور الاقليمي للصين

تُعد الصين نموذجاً مميزاً في توظيف عناصر القوة بشقيها الصلبة والناعمة لتحقيق أهدافها الإقليمية والاستراتيجية، إذ استطاعت عبر مزيج متكامل من القدرات المادية والمعنوية أن تبني دوراً إقليمياً مؤثراً ومتنامياً في محيطها الآسيوي. فقد أدركت القيادة الصينية أن تحقيق النفوذ والاستقرار لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، وإنما من خلال الدمج بين أدوات الردع وأدوات الجذب والتأثير، ما جعلها تمارس سياستها الإقليمية على أساس من المرونة والبراغماتية دون اللجوء إلى المواجهة المباشرة.

فمن جهة، تستند القوة الصلبة الصينية إلى دعائم اقتصادية وعسكرية قوية، جعلت منها ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقوة عسكرية حديثة تتطور بوتيرة متسارعة، إذ تمكنت الصين من استخدام اقتصادها المزدهر كوسيلة لتعزيز مكانتها الإقليمية عبر الاستثمارات الواسعة ومبادرات التنمية المشتركة مثل مبادرة "الحزام والطريق"، التي أعادت ربط آسيا بمناطق النفوذ الاقتصادي العالمي، مانحة الصين نفوذاً مباشراً في آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا والشرق الأوسط، أما على المستوى العسكري، فقد أسهم تحديث الجيش الصيني وتطوير قدراته الدفاعية والتقنية في تحقيق توازن قوى جديد في الإقليم، لاسيما في المناطق المتنازع عليها مثل بحر الصين الجنوبي، مما عزز من قدرة الصين على حماية مصالحها الحيوية وضمان أمن طرق التجارة الدولية[٣٦].

أما القوة الناعمة الصينية، فهي تمثل الوجه الآخر للدور الإقليمي المتنامي، حيث تستخدمها الصين لتعزيز صورتها كقوة سلمية مسؤولة تسعى إلى التعاون والتنمية لا إلى الهيمنة، وتتمثل أبرز أدوات هذه القوة في الدبلوماسية متعددة الأطراف، والثقافة، والتعليم، والإعلام، والتكنولوجيا، فقد أنشأت الصين معاهد كونفوشيوس في عشرات الدول لترويج ثقافتها ولغتها، وسعت إلى بناء صورة إيجابية لنظامها السياسي والاقتصادي القائم على "النموذج الصيني للتنمية"، الذي يوازن بين الاستقرار السياسي والانفتاح الاقتصادي، كما تعتمد الصين على الدبلوماسية الاقتصادية والمساعدات التنموية، لاسيما مع دول العالم النامية، من أجل توطيد العلاقات وكسب الدعم في المنظمات الإقليمية والدولية[٣٧].

ويبرز التكامل بين القوة الصلبة والناعمة في الدور الإقليمي للصين بوضوح، إذ لا تُستخدم القوة الاقتصادية والعسكرية بمعزل عن القوة الدبلوماسية

---

(٣٦)عمر عبد الله عفتان، التغير في النظام الدولي "صعود الدول" الصين انموذجاً، مجلة الفارابي للعلوم الانسانية، كلية الفارابي الجامعة، العدد (٣)، (ديسمبر، ٢٠٢٤)، ص ص ٦٢٤ – ٦٢٦.

(٣٧) أزهار هادي مجيد، دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٥٢)، ٢٠٢٤، ص ص ٢٢٥ – ٢٢٧.

والثقافية، بل يتم توظيفها في إطار إستراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التوازن الإقليمي وتجنب الصدام المباشر مع القوى المنافسة، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية واليابان والهند، فبينما تمنحها القوة الصلبة القدرة على الدفاع عن مصالحها وردع الخصوم، تمنحها القوة الناعمة القدرة على بناء شبكة من العلاقات الودية والشراكات الاستراتيجية مع جيرانها، ما يخلق بيئة إقليمية مستقرة تصب في مصلحة التنمية الصينية طويلة المدى(٣٨).

ومن خلال هذا المزج المتناغم بين الردع والتأثير، تمكنت الصين من إعادة صياغة موازين القوى الإقليمية على نحو يعكس مكانتها كقوة آسيوية صاعدة تتبنى نهجاً قائماً على التعاون بدلاً من المواجهة، وعلى التنمية المشتركة بدلاً من التنافس الصِراعي، وهكذا أصبح تأثير الصين في محيطها لا يقوم فقط على قدراتها العسكرية أو الاقتصادية، بل على قدرتها في كسب الثقة الإقليمية وإقناع الدول الأخرى بأن صعودها يمثل فرصة للتكامل لا تهديداً للأمن الإقليمي.

وبناءً على ذلك، فإن انعكاس عناصر القوة الصينية على دورها الإقليمي لا يظهر فقط في نفوذها السياسي والاقتصادي، بل أيضاً في قدرتها على صياغة نموذج جديد للقوة الذكية يجمع بين الصلابة في الدفاع عن المصالح القومية، والمرونة في كسب الحلفاء والشركاء. وهذا ما جعل الصين اليوم فاعلاً محورياً في إعادة تشكيل النظام الإقليمي الآسيوي وتوجيه مساراته المستقبلية نحو التعددية والتوازن الاستراتيجي بما يخدم مصالحها القومية ورؤيتها لنظام دولي أكثر عدالة واستقراراً.

المحور الثاني: الصين والتوازن الاستراتيجي الإقليمي

تُعدّ الصين اليوم إحدى القوى المحورية في صياغة التوازن الاستراتيجي الإقليمي في آسيا، إذ تسعى من خلال أدواتها الدبلوماسية والسياسية إلى تعزيز نفوذها وتحقيق الاستقرار في محيطها الحيوي. فقد اتبعت دبلوماسية نشطة قائمة على مبدأ التعاون وعدم التدخل، مما مكّنها من بناء شبكة واسعة من العلاقات الإقليمية المتوازنة، كما أظهرت الصين مواقف متزنة إزاء القضايا الإقليمية الحساسة، لاسيما في ما يتعلق بالنزاعات الحدودية ومكافحة الإرهاب وضبط التسلح. وفي المقابل، يثير تصاعد دورها مخاوف لدى بعض القوى الإقليمية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والهند، اللتين تنظران إلى النفوذ الصيني المتنامي في جنوب آسيا بوصفه تحدياً لتوازن القوى التقليدي في المنطقة.

اولاً: دور الدبلوماسية الصينية في ترسيخ النفوذ وتحقيق التوازن الإقليمي

وضعت الصين سلسلة من المفاهيم والقواعد والوسائل الدبلوماسية المتميزة على مدار تاريخها الطويل، وقامت بتوظيف الدبلوماسية بعدها إحدى أهم الأدوات التي اعتمدت عليها في تحقيق أهدافها الإقليمية وتوسيع نفوذها عبر محيطها الآسيوي، إذ استخدمتها كوسيلة فعّالة لإدارة العلاقات، وبناء التحالفات، وتحقيق التوازن الاستراتيجي مع القوى المنافسة في المنطقة. فقد أدركت الصين أن القوة الصلبة وحدها المتمثلة في القدرات العسكرية والاقتصادية لا تكفي لبسط النفوذ أو

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٠.

ضمان الاستقرار الإقليمي، لذا سعت إلى توظيف القوة الناعمة والدبلوماسية متعددة الأبعاد لتعزيز مكانتها وضمان مصالحها الحيوية، فبدأ اتصال الصين بالخارج يتطور منذ بداية "أسرة هان"، إذ بدأت تتواصل شرقاً مع شبه الجزيرة الكورية وليوتشو (جزر ريوكيو حالياً) والجزر اليابانية، أما غرباً فمرت الصين "بممر خشى"[*] وشقت طريق الحرير القديم لتمتد اتصالاتها إلى آسيا الوسطى والبحر الأبيض المتوسط، بينما امتدت الاتصالات الصينية جنوباً الى منطقة جنوب شرق آسيا بأكملها، وأيضاً طورت علاقاتها التجارية مع دول جنوب آسيا جميعها، وكذلك الدول العربية والافريقية عبر طريق الحرير البحري، ومع ذلك ظلت التوسعات الصينية تعتمد على المناطق المحيطة والمجاورة بشكل أساسي، فقامت الصين ببناء المستعمرات في جميع انحاء العالم سعياً لتوسيع دوائر نفوذها، وبما أن الصين كانت اقوى دولة في المنطقة، لذا كان من الطبيعي أن تنظر الى العالم الخارجي وتنظم علاقاتها معه بكونها مركزه[٣٩]، وفي أوائل التسعينيات بدأت الصين بإندفاع تجاه توسيع علاقاتها الثنائية، إذ أقامت بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤ علاقات دبلوماسية مع ١٨ دولة أخرى، إذ وسعت علاقاتها الثنائية وعمقت مشاركتها في منظمات هامة متعددة الأطراف، وساعدت في علاج قضايا الأمن العالمي، وأصبحت عملية صنع قرار السياسة الخارجية تتصف بقدر أقل من الشخصانية وقدر أكبر من المؤسساتية وأصبح الدبلوماسيون الصينيون أكثر تطوراً في صياغتهم لأهداف بلادهم[٤٠].

ومنذ انتهاج سياسة الإصلاح والانفتاح ظلت المهمة الجوهرية للدبلوماسية الصينية هي خلق بيئة خارجية مؤاتية تساعد على تحقيق التنمية المحلية، واتبعت الصين وسائل دبلوماسية عدة تمثلت في[٤١]:

١- استغلال الكاريزما الدبلوماسية الأخلاقية الرامية الى السلم والتعاون.
٢- تتمتع بقوة جذب للمكاسب التي يمكن تحقيقها في الأسواق الصينية المنفتحة، فلقد جذبت الصين استثمارات أجنبية مباشرة تُقدر بتريليون دولار.
٣- تساعد الدبلوماسية الصينية على إضفاء قوة جذب للثقافة الصينية عبر اظهارها ثقافة قائمة على حضارة عريقة نظراً لأن الثقافة الصينية ليست ثقافة جاذبة بطبيعتها لذلك تحاول الدبلوماسية الصينية أن تروج لها لاقناع الشعوب الأخرى بجاذبيتها.

في ظل حكم الرئيس (دينج شياو بنغ) اتخذت الصين أولى خطواتها الدبلوماسية الكبرى في طريق التحول، وذلك عبر سياسة الاصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات، إذ تبنى (دينغ) اتجاهاً تمثل في تقوية العلاقات

(*) ممر خشى أو ممر قانسو: هو ممر طبيعي من شمال غرب الصين الى جنوب شرق الصين، يشير الى مسار أو طريق تاريخي في مقاطعة قانسو في الصين كجزء من طريق الحرير الشمالية شمال غرب تشغيل على ضفة النهر الأصفر كانت تستعمل بصفتها أهم طريق مرور في شمال الصين الى شينجيانغ وآسيا الوسطى للتجار والعسكريين. للمزيد يُنظر: وانغ لنغ قوي، القصة الكاملة للاسلام في الصين، ترجمة: رشا كمال وشيماء كمال، اطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، ٢٠١٥، ص ١٥٧.

(٣٩) جانغ يون لينغ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٤٠) محمد ياس خضر، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨.

(٤١) تشن جه مين، هل الابتكارات الدبلوماسية الصينية في حاجة الى ثورة دبلوماسية، في: جانغ يون لينغ محرراً، الحزام والطريق تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٩٧ – ١٩٨.

الصينية بالامم المتحدة لغرض تسهيل عملية التحديث الاقتصادي داخل الدولة، كما عملت على تحقيق الانفتاح الدولي، وذلك عبر رفع مستوى المشاركة بشكل ملحوظ في المنظمات الحكومية الداخلية وغير الحكومية والمنظمات المالية بصفة مميزة حتى بدأت الدولة تدريجياً الخروج من العزلة التي فرضها حكم الرئيس ماو[٤٢]. مما سبق نجد أن الصين القوية اقتصادياً والموحدة سياسياً، تستلزم تحولات في التوزيع الدولي للقوى، إذ يرى بعض المحللين أن الانفتاح الصيني على العالم سيعطيها حوافز للمشاركة البناءة في النظام العالمي ويزيد من قدراتها على المنافسة.

وبذلك نجد أن الصين تلتزم بميثاق الامم المتحدة والمبادئ الخمسة للتعايش السلمي الذي يشير الى "الاحترام المتبادل ووحدة الاراضي وعدم الاعتداء والتدخل في الشؤون الداخلية للدول" إذ تعارض الصين الهيمنة وتسعى الى حماية السلام العالمي، لذلك تحرص على تطوير العلاقات الدبلوماسية مع دول العالم، إذ إن التعاون فيما بين الدول في المجالات المتعددة يؤدي الى ازالة كل العوائق والعقبات أمام اختلاف انظمة الدول السياسية والاجتماعية، ولم تنحصر مهام الدبلوماسية الصينية على مواجهة الأزمات والمخاطر من الخارج، والتقليل من المشكلات الخارجية التي تؤثر على التنمية الصينية، والحفاظ على بيئة خارجية سلمية ومستقرة تساعد على تحقيق التنمية فحسب، وإنما على الدبلوماسية الصينية أيضاً ان تستفيد من الأوضاع المحيطة للمبادرة والمشاركة في خلق بيئة خارجية طيبة، تساعدها على التخلص من التحديات الخارجية من أساسها، ويمكن تصنيف الاهداف الرئيسة لأنشطة الدبلوماسية الصينية العامة الى[٤٣]:

١- توفير مستقبل أفضل لمواطنيها لضمان فهم دقيق للنظم السياسية والسياسات العامة.
٢- الظهور كشريك اقتصادي عالمي موثوق به يمكن أن يتحمل المسؤولية بدلاً من الخشية من ذلك.
٣- المشاركة النشطة الى جانب المجتمع الدولي في مجال حفظ السلام العالمي.
٤- ضمان احترام تاريخها الطويل وثقافتها الكونفوشيوسية القديمة.

لقد اتبع الساسة الصينيون أسلوباً مرناً وذكياً في تنفيذ دبلوماسية متطورة بشكل كبير، تميزت بالبراعة والفطنة، إذ كانت هذه الدبلوماسية نتيجة التدريب المتواصل والجهد الكبير الذي بذلته وزارة الخارجية الصينية لأكثر من عشرين عاماً منذ بدء مدة الإصلاح، فلقد قضى الدبلوماسيون الصينيون وقتاً طويلاً في دراسة العالم الخارجي، ونظموا دورات تأهيلية لإعداد الدبلوماسيين والموظفين في البعثات، وعلى الرغم من أن الصين تعد ثاني أكبر دولة في العالم، إلا أنها ما زالت تولي اهتماماً كبيراً بالحفاظ على علاقات جيدة مع دول العالم الثالث، ويبقى تطوير وتوسيع العلاقات الودية مع الدول النامية الأخرى ركيزة أساسية في سياسة الصين الخارجية، إذ يهدف النهج الدبلوماسي الصيني إلى الإفادة من المشاركة المتنامية للصين في الاقتصاد الآسيوي والعالمي، وتركز السياسة الصينية حالياً على توظيف المؤثرات الاقتصادية لحشد التأييد الدولي لأهدافها الدبلوماسية والأمنية، مما يجعل الدول الكبرى تدرك أن معارضة المصالح الصينية الأساسية قد تلحق ضرراً بمصالحها

(٤٢) فراس محمد احمد، الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية، مجلة السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٣٣ ــ ٣٤)، ٢٠١٦، ص٦٤٥.

(٤٣) فراس محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٤٩ ــ ٦٥١.

الاقتصادية، وهذا يؤدي إلى تركيز الصين على المجال الاقتصادي باعتباره ميداناً مهماً للمنافسة الدولية(٤٤).

مما سبق نجد أن الدبلوماسية الصينية تشكل ركيزة أساسية في تحقيق طموحات الصين الإقليمية والدولية، إذ تجاوزت كونها وسيلة للتواصل الخارجي لتصبح أداة استراتيجية لترسيخ النفوذ وبناء شبكة مصالح مع مختلف القوى الإقليمية والدولية، وتسعى الصين من خلال سياستها الخارجية إلى تعزيز التعاون مع دول العالم الثالث على أساس المصالح المشتركة والمساواة، مع الحفاظ على مصالحها الوطنية وفهم التحولات في النظام الدولي، كما تهدف إلى تطوير علاقاتها مع الدول المجاورة لتعزيز نموها الاقتصادي وحضورها في الأسواق الإقليمية، بما يعكس قدرتها على ترسيخ نفوذها وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية وتحقيق دور محوري في صياغة مستقبل النظام الإقليمي والدولي.

ثانياً: موقف الصين من القضايا الإقليمية

تُعدّ مواقف الصين من القضايا الإقليمية جزءاً محورياً من سياستها الخارجية وسعيها لترسيخ مكانتها كقوة مسؤولة في النظام الدولي. إذ تنطلق الصين في تعاملها مع هذه القضايا من مبادئ ثابتة أبرزها احترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والدعوة إلى الحوار والتسوية السلمية للخلافات. ومع ذلك، فإن مواقفها لا تخلو من حسابات استراتيجية تهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية والأمنية وتعزيز نفوذها الإقليمي، ومن خلال الجمع بين الدبلوماسية الهادئة والقوة الاقتصادية والعسكرية المتنامية، تسعى الصين إلى رسم توازن دقيق بين الحفاظ على الاستقرار الإقليمي من جهة، وتأكيد دورها كفاعل رئيسي قادر على التأثير في مجريات النزاعات وصياغة ترتيبات الأمن الإقليمي من جهة أخرى، وتتمثل هذه المواقف بوضوح في تعاطيها مع قضايا الحدود التي تتعامل معها بسياسة ضبط النفس والحوار، ومع قضية الإرهاب التي تراها تهديداً للأمن الجماعي وتتصدى له بالتعاون الدولي، وكذلك في موقفها من التسلح النووي الذي يقوم على الدعوة إلى نزع السلاح مع الحفاظ على الردع الاستراتيجي لحماية مصالحها الوطنية.

١ـ قضايا الحدود

تُعدّ قضايا الحدود من أبرز الإشكاليات التي تواجه الدول في العلاقات الدولية، لما تنطوي عليه من أبعاد سياسية وجغرافية وأمنية واقتصادية تمسّ جوهر السيادة الوطنية ووحدة الأراضي. إذ غالباً ما ترتبط النزاعات الحدودية بعوامل تاريخية استعمارية أو اعتبارات استراتيجية تتعلق بالموارد الطبيعية والموقع الجغرافي. وتكتسب هذه القضايا أهمية خاصة في المناطق التي تشهد تفاعلات إقليمية معقّدة، حيث تُعدّ الحدود ليس فقط خطوطاً تفصل بين الدول، بل أيضاً مجالات للتأثير والنفوذ والتفاعل الحضاري والاقتصادي، ومن ثمّ، فإنّ دراسة قضايا الحدود تُسهم في فهم طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية، وكيفية توظيف الدول لهذه الملفات لتحقيق مصالحها الوطنية أو تعزيز أمنها القومي، كما تبرز في هذا السياق أهمية الحلول السلمية والدبلوماسية بوصفها السبيل الأمثل لتجنّب النزاعات وضمان الاستقرار الدائم بين الدول، وسنتطرق الى قضية "كشمير، والتبت".

أـ كشمير

تُعدّ منطقة جنوب آسيا إحدى أكثر مناطق العالم توتراً من الناحية الإقليمية، إذ نشأت نزاعاتها الحدودية منذ الانسحاب البريطاني

(٤٤) شاكر رزيج محمد، الدبلوماسية الناعمة واثرها في تعزيز مكانة الصين في البيئة الدولية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسة، جامعة الانبار، المجلد (١٣)، العدد (١)، ٢٠٢٣، ص ص ٦٣٤ – ٦٤٦.

وتقسيم شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧ على أسس دينية بين الهند ذات الغالبية الهندوسية وباكستان ذات الغالبية المسلمة، وشكّل إقليم كشمير محور الخلاف بين البلدين، إذ بقيت كشمير وهي ولاية يتألف غالبية سكانها من المسلمين ويحكمها حاكم هندوسي، دون الانضمام الى أي من الدولتين وطالب سكان كشمير المسلمين الانضمام الى جمهورية باكستان، إلا أن حاكمها الهندوسي اختار الانضمام إلى الهند، ما دفع باكستان إلى رفض القرار وإرسال قواتها العسكرية، لتندلع حروب عدة بين الطرفين، أبرزها أعوام 1947، 1965، و١٩٧١، إذ نتج عن حرب ١٩٧١ انفصال باكستان الشرقية وقيام دولة بنغلادش، ما دفع المجتمع الدولي، ولاسيما الأمم المتحدة، إلى محاولة تسوية النزاع سلمياً. غير أن الهند رفضت جميع المقترحات الدولية، بما في ذلك إجراء استفتاء شعبي، معتبرة القضية شأناً ثنائياً وفق اتفاقية "سيملا" لعام ١٩٧٢، وذلك خشية أن يؤدي استقلال كشمير إلى مطالب مماثلة من ولايات هندية أخرى ذات طابع ديني أو عرقي مميز[٤٥].

تكتسب كشمير أهميتها الاستراتيجية من موقعها الجغرافي في أقصى شمال شبه القارة الهندية، حيث تتقاطع حدودها مع الصين وباكستان وأفغانستان والهند، وتنقسم أراضيها بين الهند التي تسيطر على (جامو وكشمير) وباكستان (آزاد كشمير) والصين (أكساي تشين). وتستند باكستان في مطالبتها بالإقليم إلى أغلبية سكانه المسلمة وارتباطه الاقتصادي والجغرافي بها، فضلاً عن أهميته المائية والأمنية، بينما تبرر الهند سيطرتها بموافقة حاكم الإقليم وانها ربطت كشمير بواسطة شبكة واسعة من طرق المواصلات، ومستقبل كشمير يكون أفضل إذا ما ضمت للهند بفضل سعة الأسواق وتطورها صناعياً قياساً بالباكستان، حيث تمثل كشمير عمقاً استراتيجياً حيوياً لكل من باكستان والهند والصين، إذ تعدها باكستان ضماناً لأمنها المائي والزراعي، وتعدها الهند حاجزاً دفاعياً أمام الصين وباكستان وعنصراً ضرورياً لوحدة الدولة. أما الصين، التي تسيطر على جزء من الإقليم الذي يدعى(أكساي تشين)، فترى في كشمير منطقة محورية للتوازنات الإقليمية في جنوب آسيا، حيث تتواجد انهار سياشين الجليدية في شمال كشمير، التي لها أهمية بالغة للصين لكونها تشرف على مواقع صينية لتجارب الصواريخ، وعلى مناطق فيها احتياطي ضخم من الغاز والبترول في أقصى غرب الصين التي تتواجد فيه حركة الايغور الإسلامية الانفصالية، وتشرف ايضاً على طريق "كاراكورام" الذي يخترق جبال الهملايا ويربط الصين بباكستان واسيا الوسطى، مما يجعل ذلك النزاع حول كشمير مؤثراً بشكل مباشر في أمن واستقرار المنطقة بأكملها[٤٦].

وبذلك يتسم موقف الصين من قضية كشمير بالحذر والتوازن الاستراتيجي، إذ تدرك الصين حساسية النزاع وتأثيره المباشر على علاقاتها المعقدة مع كل من الهند وباكستان. فهي تنظر إلى القضية من منظور مزدوج (سياسي – أمني) يدفعها إلى دعم باكستان بوصفها حليفاً استراتيجياً، ودبلوماسي واقعي يحثها على تجنّب التصعيد مع الهند حفاظاً على مصالحها الاقتصادية والإقليمية. تاريخياً، مالت الصين إلى تأييد الموقف الباكستاني، ودعت إلى حل النزاع

(٤٥) سارة مصطفى مراد وعزو محمد عبد القادر ناجي، قضية كشمير (البداية والنهاية)، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (٢٥٦٣)، (٢٠ فبراير،٢٠٠٩)، متوفر على الموقع: http://www.m.ahewar.org. (تاريخ الدخول٢٠٢٣/١/٥) ينظر ايضاً:
عبد الزهرة شلش العتابي، جمهورية الباكستان دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية التربية الاساسية، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥١)، ٢٠٠٧، ص٢١٣.

(٤٦) سهام مفتاح الهادي بالحاج، الصراع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير خلال الفترة ١٩٤٧ – ٢٠٢١، مجلة القرطاس، الجمعية الليبية لعلوم التربية، العدد ٢٢، (مارس، ٢٠٢٣)، ص ص ٣٦٧ – ٣٦٩. ينظر ايضاً: هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الأقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص١٢١.

وفق قرارات الأمم المتحدة ومن خلال الحوار الثنائي، رافضة ضمّ الهند الكامل للإقليم، في حين تستفيد من هذا الدعم لتعزيز شراكتها مع باكستان، لاسيما في ظل الممر الاقتصادي الصيني ــ الباكستاني (CPEC) الذي يمر عبر أراضٍ متنازع عليها في كشمير. ومع ذلك، تحرص الصين على عدم الدخول في مواجهة مباشرة مع الهند، مفضلة الحياد النسبي في خطابها الدولي لضمان استقرار علاقاتها الإقليمية وتجنّب تفاقم النزاعات الحدودية. وبذلك، تسعى الصين إلى توظيف قضية كشمير كأداة توازن وضغط سياسي في جنوب آسيا، بما يحافظ على نفوذها الاستراتيجي ويخدم رؤيتها لمبادرة "الحزام والطريق" دون الإضرار بعلاقاتها مع الهند أو تهديد الاستقرار الإقليمي.

بناء على ما تقدم، يتضح أن رغبة سكان الإقليم هي في استقلال الإقليم إلا أن لعبة المصالح الدولية تمنع قيام هذه الدولة حتى اليوم وذلك بسبب تخوف كل من الهند وباكستان من تحول هذه الدولة الى الطرف الآخر مما يؤثر على ميزان القوى الاستراتيجي ولقد تحول النزاع على كشمير بين الدولتين الى صراع قوي وتحولت كشمير الى ساحة لهذا الصراع أو الى مدى جيوستراتيجي يختزل حجم لعبة المصالح والتنافس على جنوب آسيا والقائمة حالياً بين الهند والصين والولايات المتحدة الامريكية وكله وفق رؤيته الاستراتيجية لهذه المنطقة وبالنسبه الى مصالحه.

ب- التبت

تُعدّ قضية التبت من أبرز القضايا السياسية والإنسانية التي أثارت جدلاً واسعاً على المستويين الإقليمي والدولي، إذ تجسد صراعاً معقداً بين مبدأ السيادة الوطنية وحق تقرير المصير،إذ تقع التبت في قلب آسيا على هضبة تُعد الأعلى في العالم، ما منحها أهمية استراتيجية كبرى جعلتها محور تنافس بين القوى الإقليمية. وبعد أن أعلنت التبت استقلالها عن الصين عام ١٩١٢، ظلت تمارس نوعاً من الحكم الذاتي حتى عام ١٩٥٠، حين أحكمت الصين سيطرتها عليها ووقّع ممثلو الدالاي لاما "اتفاقية التحرير السلمي للتبت" التي منحت الصين السيادة على الإقليم، على الرغم من اعتراض التبتيين الذين رأوا أن الاتفاق تمّ تحت الإكراه. ومنذ ذلك الحين، برزت الخلافات بين الحكومة الصينية وسكان الإقليم بقيادة الدالاي لاما الرابع عشر حول قضايا الهوية الثقافية والدينية وحقوق الإنسان والحكم الذاتي، إذ تعد الصين التبت جزءاً لا يتجزأ من أراضيها ومسألة تتعلق بوحدة الوطن وسيادته، بينما يراها التبتيون قضية نضال من أجل الحفاظ على هويتهم وخصوصيتهم الدينية والثقافية[٤٧].

وقد ازدادت أهمية التبت في العلاقات الإقليمية بعد هروب الدالاي لاما إلى الهند عام ١٩٥٩، حيث تحولت إلى عامل مؤثر في العلاقات الصينية ــ الهندية، لاسيما مع تقاسم البلدين حدوداً متنازعاً عليها. وأثار تعزيز الوجود العسكري الصيني وتطوير البنية التحتية في التبت، فضلاً عن مشاريع تحويل الأنهار المتدفقة نحو الهند، مخاوف متصاعدة لدى الهند. كما أسهم انعدام الثقة الصيني تجاه التبت في تشكيل سياسات الصين تجاه الهند، التي لم تنجح في طمأنة الصين بشأن استضافتها للدالاي لاما واللاجئين التبتيين. ومع تعمّق التعاون الصيني ـ الباكستاني وتبدّل موقف الصين من قضية كشمير، ازدادت حدة الموقف الهندي من التبت. وقد شكّلت اتفاقية عام ١٩٥٤ بين الصين والهند اعترافاً هندياً رسمياً بسيادة الصين على التبت مقابل الحفاظ على حكمها الذاتي، غير أن الصين لم تفِ بهذا الالتزام، مما جعل التبت عنصراً محورياً في جذور النزاع الحدودي بين البلدين وأحد العوامل المستمرة في توتير علاقاتهما حتى اليوم[٤٨].

يعد التبتيون أن مجتمعهم كان مستقلاً ولم يكن يوماً جزءاً من الصين، بينما تؤكد الصين

---

٤٧) India-China-Tibet issue, jatinverma's IAS academy, (26 October, 2021), at: https://www.jatinverma.org (accessed 12/2/2023).

٤٨) Rajiv Sikri, The Tibet Factor in India – China Relations, Journal of International Affairs, Vol.64, No.2, 2011, P.55.

أن التبت كانت دائماً ضمن أراضيها. وبعد غزوها للتبت عامي ١٩٤٩ ــ ١٩٥٠، وُقّعت اتفاقية عام ١٩٥١ تعهدت فيها الصين بالحفاظ على الحكومة والدين التقليديين في التبت، غير أن التبتيين اتهموها بانتهاك بنودها المتعلقة بالحكم الذاتي، واحترام الدالاي لاما والمعتقدات الدينية، وحق التبتيين في إجراء الإصلاحات بأنفسهم. ومع تصاعد الانتهاكات، اندلعت انتفاضة عام ١٩٥٩ التي قمعتها الصين بالقوة، ما دفع الدالاي لاما الرابع عشر إلى الفرار إلى الهند وتأسيس حكومة منفى في دارامشالا، ويؤكد الدالاي لاما أن الاتفاقية فُرضت عليهم، وأن الصين جرّدت حكومة التبت من سلطاتها وفرضت إصلاحات شيوعية غيّرت نمط الحياة التبتي ودمرت مئات المؤسسات الدينية، ما أدى إلى سقوط آلاف القتلى واعتقال العديدين[٤٩].

اما بالنسبة للعلاقات الهندية مع التبت، تمتعت الهند والتبت بعلاقات ثقافية واقتصادية ودينية وثيقة استمرت حتى بعد استقلال الهند عام ١٩٤٧، غير أن التدخل العسكري الصيني في التبت عام ١٩٥٠ أدى إلى تدهور تلك العلاقة، فهرب الدالاي لاما الرابع عشر وعدد من أتباعه إلى الهند التي رحبت به ومنحته الحماية دون منحه صفة لاجئ، معتبرةً إياه "ضيف شرف" ومكتفية بالدعم الإنساني دون السياسي. وبحكم قربها الجغرافي وسهولة الوصول الى العالم الخارجي عن طريقها، أصبحت الهند الملاذ الرئيسي للتبتيين، إذ لجأ إليها منذ عام ١٩٥٩ عشرات الآلاف منهم، واستقر فيها أكبر تجمع تبتي في العالم يضم أكثر من ٧٥ ألف شخص. كما تستضيف دارامشالا الإدارة التبتية المركزية التي تمثل حكومة المنفى، فضلاً عن إقامة الدالاي لاما الرابع عشر وكارمابا السابع عشر فيها، ومع مرور الوقت تحولت الهند إلى مركز روحي للبوذية التبتية، إذ تضم أكثر من ٢٢٥ ديراً وما يزيد على ٣٠ ألف راهب وراهبة[٥٠]، وعلى الرغم من حرص الهند سابقاً على إبقاء تفاعلها مع التبتيين بعيداً عن الأضواء، فقد تغيّر الموقف الهندي بعد اشتباكات لاداخ عام ٢٠٢٠ مع الصين، حين استخدمت الصين قوة من اللاجئين التبتيين في العمليات العسكرية، في دلالة استراتيجية على المكانة المحورية للتبت في المعادلة الصينية ــ الهندية. ومنذ ذلك الحين، خففت الهند قيودها تدريجياً على التعامل مع الدالاي لاما، إذ وجّه رئيس الوزراء ناريندرا مودي تهنئة علنية له في عيد ميلاده، مؤكداً أنه "ضيف شرف وزعيم ديني محترم"، وهو ما يعكس تحولاً واضحاً في الموقف الهندي وتنامي اهتمامها بالقضية التبتية في مواجهة الصين[٥١].

تعود اسباب الاهمية المتزايدة للتبت في السياسة الهندية لعدة اسباب، أبرزها أن جوهر الخلاف بين الصين والهند يعود إلى الاحتلال الصيني للتبت، إذ إن انسحاب الصين منها كفيل بإنهاء النزاع الحدودي بين البلدين وتقليص تدخلها في جامو وكشمير، كما أن استقلال التبت وشينجيانغ سيقطع الطريق البري الرابط بين الصين وباكستان، مما يضعف مشروع الممر الاقتصادي الصيني ــ الباكستاني(CPEC)، ومنذ البداية، سعت الهند إلى دعم منح التبت حكماً ذاتياً لتقليل الاحتكاك مع الصين، لكنها

---

(٤٩) Madhur Sharma, Explained: The China-Tibet 17-Point Agreement, The Conflict's History, And India's Place In It, (23 MAY, 2022), at: https://www.outlookindia.com. (accessed 15/2/2023)

(٥٠) Tibet's Stateless Nationals II: Tibetan Refugees In India, Report by Tibet Justice Center, United States- california, September 2011, pp.5 – 6.
See also: Manoj Joshi, China's 2021 White Paper on Tibet: Implications for India's China Strategy, ORF (Observer Research Foundation), New Delhi, No.149, (June 2021), p.7.

(٥١) see also: Madhur Sharma, op.cit.
SD Pradhan, Tibet is becoming the central issue in the Sino-Indian relations, The Times of India, (8July, 2022), at:https://timesofindia.indiatimes.com. (accessed 11/2/2023)

أدركت محدودية قدرتها على تحدي الاحتلال الصيني مباشرة. ففي عام ١٩٥٤، تخلت الهند عن امتيازاتها في التبت واعترفت بها كمنطقة صينية دون التوصل إلى اتفاق نهائي حول الحدود، ما أدى لاحقاً إلى توترات خطيرة. وبعد معركة تشامدو عام ١٩٥٠، ضمّت الصين أجزاء واسعة من التبت إلى مقاطعاتها الداخلية، وفي عام ١٩٦٥ أعلنت "منطقة التبت ذاتية الحكم"، التي اعترفت بها الهند رسمياً كجزء من الصين عام ٢٠٠٣[٥٢]، وعلى الرغم من ذلك، لم تغير الصين سياستها المزدوجة، حيث تستمر في تحميل الهند مسؤولية عدم قدرتها في السيطرة على التبت، حيث يعاني التبتيون منذ أكثر من سبعة عقود من انتهاكات مدنية وسياسية وثقافية، وتغيير ديموغرافي في المدن الرئيسة، ومحاولات "إضفاء الطابع الصيني" على ثقافتهم ودينهم، بما في ذلك إغلاق المدارس وفصول اللغة التبتية. تحت حكم شي جين بينغ، توسعت المراقبة والسيطرة على التبتيين، مع استمرار مظاهر الاحتجاج كالتضحية بالنفس. ومن منظور استراتيجي، تعتبر الهند أن دعم الحكم الذاتي للتبت أمر ضروري لحماية سكانها ومنع التدخل الصيني في اختيار خليفة الدالاي لاما، وقد اتخذت خطوات لتحسين العلاقات مع الدالاي لاما وحكومة التبت في المنفى، مع توصيات لتنسيق أوسع مع الولايات المتحدة الامريكية واليابان وأستراليا لدعم الحكم الذاتي للتبت[٥٣].

كما توجد في الهند دعوات لتبني موقف واضح يعتبر أن اختيار الدالاي لاما شأن ديني يخصه والمجتمع التبتي فقط، على الرغم من امتناعها رسمياً عن التدخل في القضية. ومع ذلك، ناقشت الحكومة الهندية عام ٢٠٢١ تأثيرها المحتمل على اختيار خليفة الدالاي لاما، وعقدت خمسة اجتماعات لزعماء البوذية التبتية لتأكيد شرعية أي خليفة محتمل. وفي المقابل، تسعى الصين للتلاعب بعملية الخلافة بعد فشلها في تقليص نفوذ الدالاي لاما، بينما أكد الأخير أنه قد يختار بنفسه خليفته أو لا يكون له خلف، في حين تصر الصين على أن حق اختيار الدالاي لاما يعود لها وحدها[٥٤]، ويأتي ذلك في سياق السياسة الصينية الجديدة التي أوضحها الكتاب الأبيض لعام ٢٠٢١، والذي أكد على دور الحزب الشيوعي في إحكام السيطرة على التبت عبر تعزيز الوحدة القومية والتنمية الاقتصادية وتكييف الأديان ضمن الإطار الصيني، مع اعتبار أي تدخل خارجي في شؤون التبت مساساً بسيادة الصين[٥٥].

ومما سبق نجد أن للهند مع حدودها البرية التي يبلغ طولها ٤٠٠٠ كيلومتر، مصلحة في تبت مستقرة ومحكومة جيداً، حتى مع اختلاف مفاهيمها عن الاستقرار والحكم الرشيد بشكل حاد مع مفاهيم الصين، كما وإن الطموحات الإقليمية الأكبر للصين فيما يتعلق بجنوب آسيا ومنطقة المحيط الهندي، تمنع الصين من إقامة علاقة مساواة مع الهند، أما بالنسبة إلى الدالاي لاما والمنفيين التبتيين، فإن رفض الصين القاطع لوجود حكم ذاتي للتبت والموقف المتزمت هذا قد لا يترك مجالاً ضئيلاً لأي نوع من التسوية، مما يغمر المستقبل بمزيد من الاضطراب وعدم اليقين.

---

(٥٢) Manoj Joshi, op.cit, p.8.

(٥٣) SD Pradhan, op.cit.

(٥٤) Manoj Joshi, op.cit, pp. 17 – 19. See also: Matthew Southerland, Iacob Koch-Weser, Angela Zhang, China-India Relations: Tensions Persist Despite Growing Cooperation, U.S.-China Economic and Security Review Commission Staff Report, (22 December, 2014), P.8, at: https://www.uscc.gov. (accessed 5/10/2022)

(٥٥) Ibid, pp. 18-19.

٢ـ قضية الارهاب

كان لأحداث الحادي عشر من ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ تحولات استراتيجية بارزة على الساحة الدولية ليس على صعيد استراتيجيات الأمن القومي للقوى الكبرى وحسب ولكن على صعيد إعادة هيكلة حركة التفاعلات الدولية ايضاً، إذ برز الإرهاب عدواً عالمياً جديداً وقامت الولايات المتحدة الامريكية بتوظيفه كونه يمثل خطراً أو عدواً جديداً لتؤسس عليه سندها الأيديولوجي في بناء عقيدة استراتيجيتها الجديدة، ولم تتوقف تأثيراته في حدود البيئة الداخلية للولايات المتحدة الامريكية، وإنما يمتد ايضاً الى متغيرات البيئة الدولية التي تؤثر في رسم العلاقات الدولية، وتختلف طبيعة وأسباب الإرهاب من دولة إلى أخرى، إذ إن إرهاب العصر الحديث أصبح ذا طابع معقد ومتعدد الأبعاد، يتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية للدول، ويتأثر بعوامل محلية ودولية في آنٍ واحد، فالإرهاب لم يعد مرتبطاً بمنطقة محددة أو بدوافع أيديولوجية فقط، بل بات نتاجاً لتشابك الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وعلى الرغم من الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لمواجهته، فإن العديد من الدول ما زالت تفتقر إلى التنسيق الفعّال والتعاون الجماعي في التصدي لهذا التهديد العابر للحدود. ومن ثمّ، فإن ما يحتاجه العالم اليوم هو إجماع سياسي وإرادة دولية مشتركة لتنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب، تُعالج أسبابه الجذرية وتُسهم في الحد من آثاره المدمرة على الأمن والاستقرار الدوليين[٥٦].

ويتسم موقف الصين من قضية الإرهاب بالتعقيد والتنوع، إذ يجمع بين الاعتبارات الأمنية الداخلية والأهداف السياسية والاستراتيجية الخارجية، فالصين، منذ بداية القرن الحادي والعشرين، سعت إلى تقديم نفسها كدولة مسؤولة وفاعلة في جهود مكافحة الإرهاب الدولية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على رؤيتها الخاصة التي تميزها عن المقاربة الغربية، ولاسيما الأمريكية، إذ تعارض الصين الإرهاب بجميع أشكاله وصوره، وتؤكد على ضرورة مكافحته وفقاً لقواعد القانون الدولي ومبادئ احترام سيادة الدول، رافضةً استغلال هذه القضية كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول أو لتقويض أنظمتها السياسية، وترى الصين أن الإرهاب لا يمكن القضاء عليه بالوسائل العسكرية وحدها، بل يجب معالجة أسبابه الجذرية من خلال دعم التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، والتقليل من الفقر والتهميش، وهي مقاربة تسعى الصين لترويجها في المحافل الدولية كبديل عن النهج الأمني الصرف[٥٧].

تواجه الصين تحديات داخلية لاسيما في إقليم شينجيانغ (تركستان الشرقية) التي يسكنها شعب الايغور ويدين شعبها بالديانة الاسلامية،

---

(٥٦) مها عباس بيات، التحديات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الامريكية – الصينية للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٩، ص١٠٢.

(٥٧)غزلان محمود عبد العزيز، الحركات الانفصالية في إقليم سينجيانج: دراسة الصين تجاه مسلمي الإيغور، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (١٩)، العدد (١)، (يناير، ٢٠١٨)، ص ص ١٨٠ – ١٨١.

إذ تعد الصين أن بعض الجماعات في هذا الإقليم تسعى للانفصال تحت غطاء ديني، وتتهمها بالارتباط بتنظيمات متطرفة مثل حركة تركستان الشرقية الإسلامية، ومن هذا المنطلق، أطلقت الصين سلسلة من الإجراءات الأمنية الصارمة في الإقليم تحت عنوان "مكافحة الإرهاب والتطرف"، وهي سياسات أثارت انتقادات دولية من منظمات حقوق الإنسان ودول غربية لاسيما الولايات المتحدة الامريكية، التي تتهم الصين باستخدام مكافحة الإرهاب كذريعة لقمع الحريات الدينية والثقافية للإيغور، إذ تقوم الصين بـمنع سكان الإقليم من "ممارسة شعائرهم الدينية والعبادات، ومنعهم من ممارسة أنشطتهم الثقافية والتجارية، وتهديدهم ومعاقبتهم"، ويعد هذا الاضطهاد، باباً لتزايد موجات العنف والتطرف بين سكان الإقليم بوصفه وسيلة للرد على السلطات الصينية أو محاولة لجذب أنظار العالم لتفهم قضية تركستان الشرقية، ولاسيما بعد احداث ١١ من ايلول ٢٠٠١، إذ تم وصفهم من قبل الصين بـالإرهابيين، حيث كانت الصين تخشى من هجمات محتملة لتنظيم داعش استناداً الى خلفية التعاطف الذي أعلنه تنظيم داعش مع مطالب الايغور في الصين في العام ٢٠١٣، وبذلك يعد أهم دوافع مشاركة الصين في الحرب العالمية ضد الإرهاب هو حساباتها ضد الايغور[٥٨].

على الصعيد الخارجي، تعمل الصين على تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي مع الدول الأخرى، لاسيما ضمن منظمة شنغهاي للتعاون، التي تضم روسيا ودول آسيا الوسطى، حيث تُعد مكافحة الإرهاب أحد أهم محاور عملها، كما شاركت الصين في دعم الجهود الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ووقّعت على معظم الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، وتشارك بفعالية في تبادل المعلومات مع القوى الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، في هذا المجال[٥٩].

وفي منطقة جنوب آسيا، تتعامل الصين مع قضية الإرهاب من جانبين، جانب أمني وجانب اقتصادي، فمن جهة، تخشى انتقال الفكر المتطرف أو العناصر المسلحة من أفغانستان إلى حدودها الغربية، ومن جهة أخرى، تعمل على ضمان أمن مشاريعها الاقتصادية الضخمة ضمن مبادرة "الحزام والطريق" الذي يمثل ركيزة لزيادة نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة، لاسيما في باكستان وأفغانستان، حيث يشكل الإرهاب تهديداً مباشراً للبنية التحتية والاستثمارات الصينية، ولهذا، حافظت الصين على علاقات متوازنة مع الحكومة الأفغانية السابقة ومع حركة طالبان بعد سيطرتها على الحكم، سعياً منها للحفاظ على الاستقرار ومنع استخدام الأراضي الأفغانية كملاذ للجماعات التي تعارض الصين[٦٠].

---

(٥٨)عطارد عوض عبد الحميد، التنافس الاميركي- الصيني على قيادة النظام الدولي: ضغط الاقتصاد وهواجس السياسة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، بغداد، العدد (٥٢)، ٢٠١٨، ص ٢٠٥. ينظر ايضاً: بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٥٨.

(٥٩)عبد الحق دحمان، التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، دراسات واوراق تحليلية، سياسات عربية، العدد (١٢)، (يناير، ٢٠١٥)، ص ٩٣. ينظر ايضاً:

Banning Garrett and Jonathan Adams, U.S.- China Cooperation on the Problem of Failing States and Transnational Threats, USIP (United States Institute of Peace), No.126,(September, 2004), pp. 2 – 3.

(٦٠) Ghani Fazal-Ur-Rahman, Traditional and emerging areas of strategic cooperation between Pakistan and china, strategic

لذلك تعاونت الصين مع الولايات المتحدة الامريكية في مكافحة الإرهاب الإقليمي والعالمي بهدف منع الهند من الانفراد بالهيمنة في جنوب آسيا في حال تراجع دور باكستان نتيجة الفوضى التي خلّفتها العمليات الأمريكية في أفغانستان، كما استغلت الصين الحملة الدولية على الإرهاب للتغطية على عملياتها ضد الحركة الانفصالية في إقليم شينجيانغ تحت ذريعة مكافحة التطرف دون إثارة انتقادات غربية، وقد دفع الموقع الجيوسياسي لأفغانستان الصين إلى تعزيز حضورها هناك باعتبارها بوابة نحو الشرق الأوسط وممراً لموارد الطاقة في الخليج العربي، فضلاً عن كونها أرضاً واعدة للاستثمارات غير المستغلة، وتستفيد الصين من علاقاتها التاريخية الإيجابية مع أفغانستان ومن تحالفها الوثيق مع باكستان في مواجهة النفوذ الهندي والحد من تأثير الولايات المتحدة الامريكية[٦١].

ونظراً لما سبق، يمكن القول إن الموقف الصيني من قضية الإرهاب يقوم على رؤية شاملة تجمع بين البعد الأمني والسياسي والاقتصادي، حيث تعتمد الصين على نهج وقائي داخلي يربط بين تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية كوسيلة لمعالجة جذور التطرف، إلى جانب تعاون إقليمي ودولي منضبط يقوم على احترام سيادة الدول ورفض تسييس قضية الإرهاب أو استخدامها كأداة للضغط السياسي. كما تنتهج الصين مقاربة استراتيجية براغماتية توظف من خلالها مكافحة الإرهاب لحماية أمنها القومي وضمان مصالحها الاقتصادية في الداخل والخارج، بما يعزز صورتها كقوة مسؤولة تسعى إلى حفظ السلم والاستقرار الدوليين.

٣- قضية التسلح النووي

يُعدّ موقف الصين من قضية التسلح النووي في جنوب آسيا من أكثر المواقف تعقيداً وتشابكاً في سياستها الإقليمية، نظراً لتأثيره المباشر على أمنها القومي وتوازن القوى في القارة الآسيوية. حيث تضم جنوب آسيا قوتين نوويتين متنافستين، هما الهند وباكستان، ما يجعلها منطقة ذات أهمية جيوستراتيجية عالية في الحسابات الاستراتيجية للصين. وقد تعاملت الصين مع هذه القضية بحذرٍ شديد، إذ تسعى إلى الحفاظ على توازن استراتيجي يضمن استقرار المنطقة دون الإضرار بمصالحها الحيوية. كما ترى أن تصاعد سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان يُشكّل تهديداً مزدوجاً لأمنها ولمبادراتها التنموية في آسيا. ومن ثمّ، تبنّت الصين سياسة تقوم على الردع المتبادل والدبلوماسية الحذرة لتفادي تفاقم النزاعات النووية في محيطها الإقليمي[٦٢].

أثار الاختبار النووي الأول الذي أجرته الهند عام ١٩٧٤، وما تلاه من خمس تجارب نووية عام ١٩٩٨، قلقاً بالغاً لدى الصين، التي رأت في تلك الخطوات محاولةً هندية لإعادة تشكيل موازين القوى في القارة الآسيوية على نحوٍ يُقيد نفوذها ويحدّ من مكانتها الإقليمية. فقد فسّرت الصين المساعي النووية الهندية باعتبارها تعبيراً عن طموح الهند لتكريس دورها كقوة عالمية

studies, Vol.29, No.2,3, (Summer & Autumn 2009), pp 54-55.

(٦١)ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الاقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٩، ٢٠٠٥، ص ص ١٨ – ١٩.

(٦٢) علي محمد حسين العامري، تداعيات الانتشار النووي في اسيا: كوريا الشمالية انموذجاً، مجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٨)، ٢٠١١، ص ٥٤.

تتناسب مع حجمها الجغرافي والديمغرافي، ولتحقيق موقع استراتيجي موازٍ للصين في النظام الإقليمي. كما أدركت الصين أن الفكر الاستراتيجي الهندي لا يزال ينظر إلى الحرب كأداة سياسية مشروعة، وأن امتلاك السلاح النووي يوفّر للهند قدرة ردعٍ تُعزز خياراتها العسكرية، لاسيما في النزاعات المتعلقة بإقليم كشمير(٦٣).

ونظراً لذلك، تبنّت الصين موقفاً حذراً يقوم على مبدأ الردع المتبادل والتوازن الاستراتيجي، فعملت على تطوير ترسانتها النووية ومنظوماتها الصاروخية لمواجهة التقدم الهندي ومنع أي محاولة لفرض هيمنة إقليمية. حيث تجدر الإشارة إلى أن الصين كانت قد فجّرت قنبلتها النووية الأولى في تشرين الأول/أكتوبر عام ١٩٦٤، أعقبتها بفترة وجيزة بتجربة قنبلتها الهيدروجينية، ما جعلها تمتلك موقعاً متقدماً في المجال النووي الآسيوي. كما أصبحت الصين مصدّراً رئيسياً للخبرات والمعدات النووية في إطار سعيها إلى موازنة القدرات العسكرية الهندية وحماية مصالحها الاستراتيجية. وعلى الرغم من امتلاك الصين أكبر قوة نووية وعسكرية تقليدية في شرق آسيا، فإن معظم أسلحتها النووية وصواريخها الباليستية، بما في ذلك تلك المحمولة على الغواصات، تبقى محدودة المدى نسبياً، مما يجعلها موجّهة أساساً نحو أهداف إقليمية، وهو ما يشكل مصدر قلقٍ مستمر لدول الجوار ويؤكد حساسية الموقف الصيني من سباق التسلح النووي في المنطقة(٦٤).

في المقابل، تتبنى الصين موقفاً أكثر مرونة تجاه باكستان، التي تنظر إليها بوصفها شريكاً استراتيجياً محورياً في مواجهة النفوذ الهندي. فقد نسج البلدان منذ سبعينيات القرن الماضي علاقات تعاون وثيقة شملت مجالات متعددة، من بينها التعاون العلمي والعسكري، ويُعتقد أن الصين أسهمت في المراحل الأولى من تطوير القدرات النووية الباكستانية، من خلال تقديم المساعدة التقنية ونقل المعرفة والخبرات النووية، فضلاً عن دعم البنية التحتية البحثية والإنتاجية ذات الصلة. وقد مكّن هذا الدعم باكستان من امتلاك برنامج نووي متكامل تَوج بإجراء تجاربها النووية عام ١٩٩٨، لتصبح بذلك أول دولة إسلامية تمتلك السلاح النووي، وتمتلك اليوم ما يقارب ١٧٠ رأساً حربياً نووياً، وترى الصين أن امتلاك باكستان للسلاح النووي أسهم في تحقيق توازن استراتيجي مستقر في جنوب آسيا يمنع الهند من الانفراد بالقوة ويحدّ من احتمالات اندلاع حرب شاملة في المنطقة. كما يخدم هذا التوازن المصالح الصينية، إذ يضمن وجود قوة اقليمية موثوقة في جوارها الغربي تساندها في مواجهة الشراكات الأمريكية والهندية، ويُبقي الهند منشغلة في منافسة باكستان بدلاً من توجيه كامل تركيزها نحو الصين(٦٥).

(٦٣) فوزي حماد وعادل محمد احمد، التفجيرات النووية الهندية والباكستانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٣٧، ١٩٩٩، ص٦٤. ينظر ايضاً: علي محمد حسين العامري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٦٤) سنجانا جوشي، المناخ الامني في شرق اسيا، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، العدد ١٠، ١٩٩٩، ص٢٣.

(٦٥) Muhammad Zubair Iqbal, Musarat Amin, Vacillation between soft and hard balancing: China-Pakistan versus Indo-Us strategies, strategic studies, Vol.36, No.1, 201, pp. 78-85.

إن تطورات الانتشار النووي في جنوب آسيا ليست انعكاساً للوضع الأمني في المنطقة فحسب، بل تمثل أيضاً نتيجة للتفاعلات المتزايدة على المستويين الإقليمي والعالمي. فالولايات المتحدة الأمريكية تدرك أن الاعتبارات المحلية تؤدي دوراً محورياً في صياغة سياسات التسلح في كلٍّ من الهند وباكستان، إذ تشير استطلاعات الرأي في الهند إلى أن نحو ٨٥% من السكان يؤيدون الإبقاء على الخيار النووي مفتوحاً، في حين يسود توافق واسع في باكستان على اعتبار البرنامج النووي ركناً أساسياً من أركان الأمن القومي. ومن ثمّ، فإن التعامل الفعّال مع قضية الانتشار النووي في جنوب آسيا يتطلب من الولايات المتحدة الامريكية والدول الأخرى أخذ العوامل الداخلية والسياسية في البلدين بعين الاعتبار، وفهم إدراكهما المشترك للتهديدات الأمنية الإقليمية. وفي هذا السياق، يتجلى موقف الصين بوصفها طرفاً أساسياً في معادلة الأمن الإقليمي، إذ تنظر بقلق إلى سباق التسلح النووي بين الهند وباكستان لما يمثله من تهديد مباشر لاستقرار المنطقة، وتسعى في المقابل إلى تحقيق توازن استراتيجي يحول دون اختلال ميزان القوى، عبر الدعوة إلى ضبط النفس، وتعزيز الحوار، والتمسك بمبدأ عدم الانتشار النووي بما ينسجم مع رؤيتها لأمن واستقرار جنوب آسيا[٦٦].

دعت الولايات المتحدة الأمريكية كلّاً من الهند وباكستان إلى وقف التجارب النووية والانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعدم تصنيع أو نشر رؤوس نووية، ووقف إنتاج المواد الانشطارية، فضلاً عن الالتزام بعدم تصدير المواد أو التقنيات المرتبطة بالصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. كما حثّت الولايات المتحدة الامريكية البلدين على حلّ خلافاتهما، ولاسيما قضية كشمير، عبر الوسائل الدبلوماسية واستئناف قنوات الحوار المباشر. وفي أعقاب التجارب النووية عام ١٩٩٨، فرضت الولايات المتحدة الامريكية عقوبات اقتصادية شملت وقف المساعدات والمبيعات العسكرية ومنع القروض والتعاملات المالية، بهدف ردع الدول الأخرى عن اتباع النهج نفسه والحفاظ على مصداقية نظام منع الانتشار النووي. غير أن الولايات المتحدة الامريكية سرعان ما خففت تلك العقوبات بعد اتخاذ البلدين خطوات للحد من برامج التسلح النووي، كتجميد التجارب النووية وتعزيز الرقابة على تصدير التكنولوجيا النووية واستئناف الحوار حول كشمير. ويُستدل من ذلك أن السياسة الأمريكية تجاه الهند وباكستان اتسمت بالازدواجية، إذ جمعت بين الضغوط والعقوبات من جهة، والانفتاح والحوار من جهة أخرى، بهدف احتواء التسلح النووي في المنطقة والحيلولة دون تحوله إلى تهديد للأمن الدولي[٦٧].

وعلى الرغم من الدور غير المباشر الذي تؤديه الصين في ترسيخ التوازن النووي في جنوب آسيا، فإنها تؤكد في المحافل الدولية التزامها الثابت بمبادئ عدم الانتشار النووي ودعمها للجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل تدريجي. كما تدعو الهند وباكستان إلى التحلي بضبط النفس والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة ومعاهدة عدم الانتشار

(٦٦) فوزي حماد وعادل محمد احمد، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ص ٦٤ – ٦٥.

النووي. وتؤمن الصين بأن الحوار الإقليمي والتفاهم المتبادل يشكّلان السبيل الأمثل لمعالجة القضايا الأمنية المعقّدة، بعيداً عن الضغوط أو التدخلات الخارجية. ومن هذا المنطلق، تسعى الصين إلى ترسيخ صورتها كقوة مسؤولة تسهم في دعم الاستقرار الإقليمي وتوازن الردع، دون الانخراط في سياسات تصادمية أو تحالفات عسكرية تقوّض الأمن الإقليمي.

لقد تعرضت معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية إلى انتقادات عدة منذ التوقيع على انشائها، حيث عبرت الدول غير النووية عن امتعاضها من صفتها التمييزية، بإعطائها للدول الخمس الكبرى النووية حق إمتلاك السلاح النووي دون غيرها من الدول، ومنها موقف الهند التي عبرت عن رفض التوقيع على المعاهدة، على أساس أنها لا تخدم إلا مصالح الدول الحائزة على الأسلحة النووية وامتناعها عن الزام نفسها بسقف زمني للتخلص من ترسانتها النووية، فضلاً عن أن الانضمام الى المعاهدة سوف يحرمها من ميزة الغموض الذي يمنحها قدراً من المصداقية على الردع النووي الهندي ويمنعها من امتلاك المواد النووية[٦٨]، وقد يكون خلاف الهند مع الصين من الأسباب التي دفعتها الى رفض توقيع المعاهدتين "معاهدة حظر انتشار السلاح النووي، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية"، لاسيما بعد حصول الصين على السلاح النووي، كما عمدت الصين في العام ١٩٩٢ تنفيذ إحدى تجاربها النووية فيما كان يزورها الرئيس الهندي، كما رفضت جميع المؤسسات السياسية والأحزاب الهندية معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ورحبت بالبرنامج النووي الهندي، وامتلاك الهند للسلاح النووي، وذلك لتجاهل الدول الكبرى الأمن القومي الهندي، وأن رفض الهند لمعاهدتي حظر انتشار السلاح النووي ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية نابع من عدم رغبتها في أن تترك خارج النادي النووي للدول الكبرى، وهو الامر الذي تنظر اليه على أنه مبني على التميز والمحاباة والتأييد لاطماع الصين[٦٩]، بينما رفضت باكستان التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي ما لم تلتزم بها الهند وأكدت إستعدادها لإجراء مباحثات لإقامة منطقة منزوعة من السلاح النووي تشمل الهند وباكستان معاً لاسيما وأن الهند باتت تمتلك التقنيات والقدرة على اطلاق أسلحة نووية ضد كل من الصين وباكستان[٧٠].

وبذلك نجد إن الموقف الصيني من التسلح النووي في جنوب آسيا يُجسّد مزيجاً من المبادئ والدوافع البراغماتية، فهو يقوم على دعم ضمني لباكستان من أجل كبح الطموحات النووية الهندية، وفي الوقت نفسه يسعى إلى الحفاظ على بيئة إقليمية مستقرة تخدم المصالح الصينية الاقتصادية والسياسية. وقد نجحت الصين من خلال هذه السياسة في الإسهام في تشكيل توازن استراتيجي ثلاثي الأطراف بين الصين والهند وباكستان، يقوم على الردع المتبادل الذي يمنع أياً من الأطراف من اللجوء إلى القوة العسكرية المباشرة، وهكذا، استطاعت الصين أن توظّف التسلح النووي الإقليمي كأداة للحفاظ على أمنها ومكانتها، وأن تحقق من خلاله نوعاً من التوازن الذي يعزز استقرار جنوب آسيا ويكرّس دورها

(٦٨) علي محمد حسين العامري، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

(٦٩) مارفين جي فاتياوم، حدود السياسة الواقعية في البيئة الامنية لجنوب آسيا، في مجموعة مؤلفين، توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠١، ص٣٥.

(٧٠) نادية فاضل عباس فضلي، العلاقات الهندية الباكستانية وتأثير امتلاك السلاح النووي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢، ص ١٠٦.

كفاعل استراتيجي رئيسي في النظام الإقليمي الآسيوي.

ثالثاً: موقف الولايات المتحدة الامريكية والهند من الدور الصيني في جنوب اسيا:

يشكل الصعود الصيني المتسارع في جنوب آسيا مصدر قلق استراتيجي لكلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والهند، إذ تنظر كلتاهما إلى الدور الصيني في المنطقة على أنه تحدٍّ مباشر لمصالحهما الإقليمية والدولية. فالصين، من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية ومبادرتها الكبرى "الحزام والطريق"، تسعى إلى توسيع نفوذها في المحيطين الهندي والهادئ، وبسط حضورها في دول جنوب آسيا مثل باكستان، وسريلانكا، وبنغلاديش، والمالديف، هذا التوسع الصيني يُفسَّر لدى الولايات المتحدة الامريكية والهند على أنه محاولة لإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية بما يخدم المصالح الصينية ويقوّض مكانة القوتين الأمريكية والهندية في المنطقة.

تعد الولايات المتحدة الامريكية أن الدور الصيني في جنوب آسيا جزء من منافسة شاملة على قيادة النظام الدولي. فمن وجهة النظر الأمريكية، تمثل مبادرة "الحزام والطريق" أداة استراتيجية تمكّن الصين من مد نفوذها الاقتصادي والسياسي عبر القروض ومشاريع البنية التحتية، مما يهدد المصالح الأمريكية التقليدية في آسيا ويحدّ من حرية النفوذ الغربي في المنطقة. ولهذا السبب، تبنّت الولايات المتحدة الامريكية سياسة احتواء متعددة الأبعاد تجاه الصين، تقوم على تعزيز تحالفاتها الإقليمية مع الهند واليابان وأستراليا من خلال "التحالف الرباعي(QUAD) "، إلى جانب بناء شراكات اقتصادية وأمنية مع دول جنوب آسيا لمنع وقوعها ضمن دائرة النفوذ الصيني. كما تنظر الولايات المتحدة الامريكية بقلق خاص إلى التعاون الصيني–الباكستاني، لاسيما مشروع "الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني" الذي يمنح الصين منفذاً استراتيجياً إلى بحر العرب، وتعدّه الولايات المتحدة الامريكية تهديداً للتوازن البحري في المحيط الهندي[٧١].

أما الهند، فترى في التحركات الصينية تهديداً مباشراً لأمنها القومي ومكانتها الإقليمية، فالعلاقات الصينية–الهندية تتسم بتاريخ طويل من التوترات والخلافات الحدودية، مثل النزاع في مناطق لاداخ وأروناتشال براديش، الذي شهد مواجهات عسكرية محدودة في السنوات الأخيرة، وتعد الهند أن مبادرة "الحزام والطريق" تمثل غطاءً لتطويقها جيوسياسياً، إذ عززت الصين علاقاتها في جنوب آسيا بإستعمال مبادرة الحزام والطريق، وذلك عن طريق "استثمارات البنية التحتية، وزيادة الاتصال عبر البحار، والطرق، والسكك الحديدية"، مما يدعم طموحها لبناء مجتمع للأمن المشترك في الجوار، إذ انضم معظم دول جنوب آسيا ما عدا بوتان إلى مبادرة الحزام والطريق، بعد نجاح الصين في زيادة استثماراتها في دول هذه المنطقة بشكل كبير مسنودة بقوتها الناعمة والصلبة، حيث استثمرت الصين منذ عام ٢٠١٨ أكثر من ١٥٠ مليار دولار في اقتصادات "بنغلاديش، جزر المالديف، ميانمار، باكستان، نيبال، سريلانكا، وأفغانستان"، إذ تعد الصين الآن أكبر مستثمر خارجي في "جزر المالديف، باكستان، وسريلانكا"، مما أثار ذلك قلق الهند، التي تخشى أن تؤثر الصين بشكل كبير على مجال نفوذها الخاص بل وتطويقها بمجموعة من الدول الصديقة للصين التي اقامت الصين فيها مجموعة من الاستثمارات والقواعد العسكرية

(٧١) علي غسان سامي، الآفاق المستقبلية للتحالف الرباعي وانعكاساته على الامن الهندوباسفيكي: مراجعة موضوعية في الادبيات السياسية، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، العدد ٤٠، ٢٠٢٥، ص ص ٢٥٤٠ – ٢٥٤٤.

عرفت جميعها بـ "سلسلة اللؤلؤ"، على غرار مخاوف الصين من "معضلة ملقا"[*]، فإن تأثير الصين المتنامي في منطقة المحيط الهندي يتحدى البنية الأمنية الإقليمية التي تهيمن عليها الهند، حيث تستفيد الصين من إمكانات الاستثمار النقدي والمربح لتشجيع الدول الصغيرة على الميل نحوها، إذ أن تأثير الشراكات الاستراتيجية في جنوب آسيا يدعم اهداف السياسة الداخلية والخارجية للصين، وتحديداً حماية الوصول إلى الأسواق العالمية عبر الطرق البحرية العالمية المهمة في منطقة المحيط الهندي، وبهدف تحدي موقع الهند بوصفها قوة بحرية إقليمية مهيمنة، عزز الجيش الصيني وجوده في المحيط الهندي[٧٢]، كما ويثير الممر الاقتصادي الصيني ـــ الباكستاني، أحد مشاريع مبادرة الحزام والطريق، مخاوف هندية تتعلق بالسيادة والأمن، لمروره في منطقة كشمير المتنازع عليها، وتعدّه الهند انتهاكاً لسيادتها الإقليمية ومصدراً لعدم الاستقرار في جنوب آسيا، فضلاً عن ذلك، تعاني جنوب آسيا من عجز حاد في تمويل البنية التحتية، مما يمنح الصين فرصة واسعة لتعزيز تأثيرها الإقليمي وتوسيع موطئ قدمها في المنطقة، على سبيل المثال، اقترح بنك التنمية الآسيوي أنه من أجل الحفاظ على النمو والتعامل مع تحديات تغير المناخ، يجب على جنوب آسيا استثمار ما يقارب ٩٪ من ناتجها المحلي الإجمالي في تطوير البنية التحتية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠٣٠، وهي نسبة تعد الأعلى بين المناطق الفرعية الأخرى في آسيا[٧٣].

تتقاطع المواقف الأمريكية والهندية في إدراكهما المشترك لضرورة احتواء الدور الصيني المتنامي في جنوب آسيا، إذ ترى الولايات المتحدة الامريكية في الهند شريكاً استراتيجياً قادراً على موازنة النفوذ الصيني في المنطقة، ومن هذا المنطلق، تعزز التعاون العسكري والاستخباراتي بين البلدين بشكل غير مسبوق، من خلال تدريبات ومناورات مشتركة وتوقيع اتفاقيات لتبادل البيانات اللوجستية والتكنولوجية، وفي المقابل، تستفيد الهند من هذا الدعم في تطوير قدراتها الدفاعية وتعزيز صناعاتها العسكرية وتكثيف مراقبتها للأنشطة الصينية في المحيط الهندي، فضلاً عن توطيد علاقاتها مع اليابان وأستراليا ضمن إطار "التحالف الرباعي – QUAD" الهادف إلى تحقيق توازن استراتيجي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ[٧٤].

أما في المجالين الاقتصادي والتقني، فتعمل الولايات المتحدة الأمريكية والهند على الحد من تمدد النفوذ الصيني عبر تشجيع بدائل تنموية منافسة لمبادرة "الحزام والطريق"، إذ تضغط الولايات المتحدة الامريكية على دول جنوب آسيا لتقليل اعتمادها على الاستثمارات الصينية، بينما تتعاون الهند مع اليابان في تنفيذ مشاريع

(*) معضلة ملقا (مضيق ملقا): هو المضيق الذي تخشى الصين من ان تتعاون الهند والولايات المتحدة الامريكية من غلقه في وجه تجارتها وسفنها.

(٧٢) عبد القادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد (١٩٦)، ٢٠١٤، ص ١٥٤.

(٧٣) ممدوح سلمان، تحديات وتداعيات مشروع الممر الاقتصادى الصيني - الباكستاني CPEC، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (٢٨ يناير،٢٠٢٤)، متوفر على الموقع: https://www.siyassa.org.eg. (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/٥/٥)

(٧٤) C Raja Mohan, India and South Asia: The Elusive Sphere of Influence, ISAS (Institute of South Asian Studies), No. 703, (6 January, 2022), PP. 2 – 3.

موازية لتعزيز التواصل التجاري بين آسيا وأفريقيا دون المرور بالمبادرات الصينية، حيث وقّع رئيس الوزراء الياباني عقب زيارته للهند عام ٢٠٠٥ بياناً مشتركاً حول "الشراكة اليابانية ـ الهندية في العصر الآسيوي الجديد" والتوجه الاستراتيجي للشراكة العالمية بين الطرفين، الأمر الذي جعل اليابان ثالث أكبر مستثمر في الاقتصاد الهندي بنسبة ٧,٢% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند خلال المدة ٢٠٠٠–٢٠١٩، وبلغت واردات الهند من اليابان نحو ١٢,٧٧ مليار دولار لعام ٢٠١٨–٢٠١٩، مما جعل اليابان في المرتبة الرابعة عشرة بين شركاء الهند التجاريين، كما تم في عام ٢٠١٨ توقيع "الشراكة الرقمية" بين البلدين أثناء زيارة الرئيس الهندي لليابان، بهدف تعزيز التعاون في مجالات التكنولوجيا والعلوم. وتبرز أهمية هذه الشراكة الاقتصادية في ظل التوترات التي تشهدها القارة الآسيوية نتيجة توجه الصين نحو التوسع والهيمنة في آسيا وأفريقيا عبر مبادرة "الحزام والطريق" والممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني، وهو ما أثار قلق كلٍّ من اليابان والهند ودفعهما إلى تعزيز شراكتهما لموازنة القوة الصينية. وتنظر الهند إلى الصين بوصفها منافساً يقلل من فرصها الاقتصادية وتوسعها الإقليمي، لذلك فضّلت تعزيز علاقاتها مع اليابان لبناء خطوط برية وبحرية تنافس المبادرة الصينية[٧٥].

وبذلك، يمكن القول إن الولايات المتحدة الامريكية والهند تتبنيان موقفاً مشتركاً يقوم على مبدأ احتواء النفوذ الصيني ومنع تحوّله إلى هيمنة إقليمية مطلقة، فالولايات المتحدة الامريكية ترى في دعم الهند وسيلة لتعزيز استراتيجيتها الأوسع في المحيطين الهندي والهادئ، بينما تنظر الهند إلى التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية كضمانة لتوازن القوى مع الصين، وعلى الرغم من هذا التقارب، تحاول الهند الحفاظ على قدر من الاستقلالية في علاقاتها مع الصين لتجنب مواجهة مباشرة، في حين تسعى الولايات المتحدة الامريكية إلى موازنة الضغط على الصين دون الانزلاق إلى صراع مفتوح. وهكذا، يشكل الموقف الأمريكي ـ الهندي تجاه الدور الصيني في جنوب آسيا أحد أبرز ملامح التوازن الاستراتيجي في المنطقة، ويعكس صراعاً متنامياً على النفوذ يحدد مستقبل الأمن الإقليمي والنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين.

المحور الثالث

دور الصين في المنظمات الإقليمية والدولية واحترامها للقوانيين الدولية وحقوق الانسان

تعد الصين واحدة من أبرز القوى العالمية الفاعلة في النظام الدولي المعاصر، إذ لم يقتصر نفوذها على بعدها الاقتصادي والعسكري، بل امتد ليشمل حضوراً مؤثراً داخل المنظمات الأممية. فمنذ انضمامها إلى الأمم المتحدة واحتلالها مقعداً دائماً في مجلس الأمن، عملت الصين على ترسيخ مكانتها باعتبارها قوة مسؤولة تدعو إلى التعددية القطبية والتعاون الدولي. كما تسعى من خلال التزامها بالقوانين الدولية إلى تقديم صورة الدولة التي توازن بين مصالحها الوطنية ومتطلبات الشرعية الدولية. وفي مجال حقوق الإنسان، ورغم ما تواجهه من انتقادات خارجية، تؤكد الصين على مقاربتها الخاصة التي تربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الحقوق الأساسية، في إطار احترامها لسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

(٧٥)عطارد عوض عبد الحميد، وساره صالح هادي، مسوغات توجه القوى الآسيوية (الصين- اليابان- الهند) نحو التحالفات والشراكات والتكتلات الاقتصادية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤٦)، ٢٠٢٣، ص ص ٧٣ ــ ٧٤.

أسست الصين آليات للحوار والتعاون مع جميع الدول المجاورة، حيث يعد بناء آليات إقليمية للتعاون تطوراً جديداً في علاقات الصين مع الدول المجاورة، فقامت بتأسيس آليات للتعاون مع اتحاد الأسيان من بينها بناء مناطق تجارة حرة، كما دعت الى التعاون من خلال الحوار السياسي والأمني في ظل إطار علاقات الشراكة الاستراتيجية، واهتمت قديماً بضرورة التأكيد على المشاركة في الأنظمة الدولية الحالية، فكانت تسعى داخلياً الى تعديل الأنظمة للحصول على أنظمة دولية اكثر عدلاً، فضلاً عن ذلك سعت الى تأسيس آليات للتعاون متعددة الأطراف، مثال ذلك (تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون)[٧٦].

اولاً: دور الصين في المنظمات الإقليمية

يُعدّ دور الصين في المنظمات الإقليمية أحد المكونات الرئيسة لاستراتيجيتها في تعزيز حضورها الإقليمي والدولي، إذ تنظر الصين إلى هذه المنظمات بوصفها أدوات فعّالة لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن كونها منابر لتعزيز مكانتها كقوة مسؤولة تسهم في استقرار المنطقة وتنميتها. ومن خلال مشاركتها النشطة في الأطر الإقليمية، استطاعت الصين أن تجمع بين المصالح الوطنية والمصالح الجماعية في آنٍ واحد، وأن تبلور نموذجاً فريداً من التعاون القائم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة.

من أبرز هذه المنظمات منظمة شنغهاي للتعاون(SCO) التي أسهمت الصين في تأسيسها، وهي أول منظمة تعاون إقليمي دعت إليها، وتشكل آلية للتشاور ومعالجة العلاقات الدبلوماسية في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي. حيث تضم المنظمة كلاً من الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى المستقلة عن الاتحاد السوفيتي، وتركز أساساً على التعاون في المجال الأمني، مع امتداد نشاطها إلى مجالات أخرى تشمل الاقتصاد والتجارة والطاقة والبنية التحتية، ومن خلال هذه المنظمة، تمكنت الصين من بناء علاقات جديدة قائمة على الثقة والتعاون المتبادل مع روسيا ودول آسيا الوسطى، والتوصل إلى نقطة التقاء استراتيجية تتمثل في تحقيق الأمن المشترك ومواجهة التحديات العابرة للحدود مثل الإرهاب والتطرف والانفصالية[٧٧].

وقد أصبحت منظمة شنغهاي للتعاون منبراً مهماً لبناء نظام أمني إقليمي جديد يقوم على التشاور والمساواة، ويسعى إلى خلق بيئة مستقرة تساعد على التنمية السلمية، ويُعد توقيع معاهدة حسن الجوار والصداقة والتعاون طويلة المدى بين أعضائها إنجازاً بارزاً، لأنها أول معاهدة جماعية توقعها الصين ضمن إطار منظمة إقليمية، وعلى الصعيد الاقتصادي، حققت المنظمة إنجازات كبيرة في توسيع مجالات التعاون الإقليمي، لاسيما في ظل أهمية منطقة آسيا الوسطى بالنسبة للصين من الناحية الاستراتيجية والاقتصادية. ومن خلال هذه المبادرة، سعت الصين إلى تأسيس بيئة سلمية ومستقرة في غرب آسيا، بما يدعم التنمية المشتركة ويعزز حضورها الإقليمي، ومع اتساع نطاق المنظمة وتزايد وظائفها، ازدادت قوة تأثيرها الإقليمي، مما منح الصين فضاءً أوسع لتعزيز مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية، وتكتسب هذه الأهمية بعداً خاصاً بالنظر إلى أن غرب الصين يُعدّ من أقل المناطق استقراراً بسبب التحديات الأمنية التي تصفها الصين بـ"قوى التطرف والانفصال"، لذا تعمل الصين من خلال منظمة شنغهاي للتعاون على بناء آليات طويلة المدى لتحقيق الاستقرار

(٧٦) جانغ يون لينغ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣.

(٧٧) تشن جه مين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٠٠ – ٢٠١.

والتنمية والسيطرة الأمنية في تلك المنطقة. كما تسعى عبرها إلى تحقيق توازن إقليمي يقلل من النفوذ الأمريكي والغربي في آسيا الوسطى، ويعزز الأمن الجماعي على أساس المصالح المشتركة والتعاون المتبادل بين الدول الأعضاء[٧٨].

كما تعد الصين احد أعضاء (تجمع دول البريكس BRICS)، التي تأسس في عام ١٩٩٩، حيث يشكل تجمعاً ذا طابع عابر للإقليم "دون العالمي"، أساسه المشروع الاوراسي للتوسع الاقتصادي والجيوستراتيجي، والذي تتحدد بموجبه مناطق نفوذ الدول الكبرى، والساعي الى كسر طوق الهيمنة الامريكية على العالم، ومحاولة بناء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب يقوم على إعادة الهيبة والاحترام لقواعد القانون الدولي، وتطبيق بنود ميثاق الأمم المتحدة، واحترام حقوق الشعوب، والعمل على حل النزاعات بالطرق الدبلوماسية وتسريع الإجراءات الإصلاحية في النظام العالمي، لذلك يعد هذا التجمع احد الأدوات الفاعلة في تعزيز قدرات الصين للصعود السلمي ضمن هيكلية النسق الدولي، إذ يرغب تجمع دول البريكس في إيجاد مكانة وتأثير في المستوى العالمي لاسيما في المجال الاقتصادي والمالي[٧٩].

ووفقاً لذلك، فإن دور الصين في المنظمات الإقليمية يعكس تحولها من لاعب هامشي إلى فاعل مركزي في الشؤون الآسيوية والدولية، حيث توظف عضويتها ونفوذها في هذه الأطر لتعزيز مكانتها الاستراتيجية، وتوسيع نفوذها الاقتصادي والسياسي، وتحقيق بيئة إقليمية مستقرة تخدم مصالحها الوطنية طويلة الأمد.

ثانياً: دور الصين في المنظمات الدولية

تُعدّ الصين من أبرز القوى الدولية الفاعلة في النظام العالمي المعاصر، ويظهر ذلك بوضوح من خلال نشاطها المتزايد داخل المنظمات الدولية، حيث تسعى عبرها إلى ترسيخ مكانتها كقوة مسؤولة ومؤثرة في صنع القرار العالمي. فمنذ استعادة مقعدها في الأمم المتحدة عام ١٩٧١، حرصت الصين على توسيع نطاق حضورها في مختلف المؤسسات الأممية، مؤكدة التزامها بمبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومتبنية نهجاً يقوم على الحوار والتعاون لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وقد برز دور الصين بشكل متزايد في مجلس الأمن الدولي باعتبارها إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية التي تمتلك حق النقض (الفيتو)، مما يمنحها مكانة مؤثرة في صياغة القرارات الدولية المتعلقة بالسلم والأمن العالميين، وقد استخدمت الصين هذا الحق بحذر، مفضّلةً الحلول الدبلوماسية والتسويات السلمية للنزاعات، إيماناً منها بأن الحوار والتفاوض هما السبيل الأمثل لحل الخلافات الدولية بعيداً عن استخدام القوة أو فرض العقوبات الأحادية. وتسعى الصين من خلال مشاركتها الفاعلة في مجلس الأمن إلى تعزيز مكانتها كقوة مسؤولة تسهم في استقرار النظام الدولي، عبر دعم جهود الأمم المتحدة في منع الأزمات وتسويتها قبل تفاقمها، مع التأكيد على ضرورة حياد وعدالة المجلس في معالجة القضايا الدولية واحترام سيادة الدول. كما تُعد الصين من أكبر المساهمين في عمليات حفظ السلام الأممية بين الدول الكبرى، سواء في

(٧٨) المصدر نفسه، ص ص ٢٩١ – ٢٩٣.

(٧٩) محمد كاظم عباس، توجهات الصين نحو العالمية: دراسة في الفرص والتحديات، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الانسانية، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠٠٨، ص ص ٧١ – ٧٥.

التمويل أو في إرسال القوات والخبراء، مما يعكس رغبتها في الظهور كقوة فاعلة ومسؤولة تسهم في صون السلم والأمن الدوليين وترسيخ الاستقرار العالمي[٨٠].

كما وتنامت رغبة الصين في الأندماج في النظام الاقتصادي العالمي ولاسيما بعد الإصلاحات الاقتصادية وسياسة اقتصاد السوق، مما حتم عليها التفكير والسعي الى الانضمام للمنظمات الاقتصادية الدولية، وعقدت دورات دراسية مكثفة حول (منظمة التجارة العالمية) لكبار المسؤولين على مستوى المقاطعة والوزارة، فانضمت الصين لمنظمة التجارة الدولية في عام ٢٠٠١، حيث مكنت هذه العضوية الصين من استكمال برنامجها الإصلاحي في الاقتصاد بعيداً عن تأثيرات التيارات المحافظة لكون الإصلاح ضرورة حتمية، ولقد حصلت الصين أيضاً من الانضمام على أسواق جديدة ومستقرة، كما انها ستتمكن من جذب الاستثمارات الأجنبية والكفاءات الإدارية والتكنولوجية الحديثة، وفيما يتعلق بالخلافات بين الدول الأعضاء تتولى المنظمة التحكيم وفض الخلافات دون الدخول في صراعات سياسية واقتصادية، كما أسست الصين مؤسسات اقتصادية موازية مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وأطلقت مبادرة الحزام والطريق التي تهدف إلى تعزيز الترابط الاقتصادي العالمي ودعم التنمية في الدول النامية، مما جعلها منافساً حقيقياً للمؤسسات الغربية التقليدية[٨١].

أما في المجال الصحي، فقد برز الدور الصيني بشكل ملحوظ داخل منظمة الصحة العالمية، لاسيما أثناء جائحة كوفيد-١٩، حيث قدمت الصين مساعدات طبية ولقاحات لعدد كبير من الدول النامية، في إطار ما تسميه "دبلوماسية اللقاح"، لتأكيد قدرتها على تحمّل المسؤولية الدولية والمساهمة في مواجهة التحديات العالمية، فهي أداة للتهدئة من جهة ولتعزيز مكانتها العالمية من جهة اخرى في وقت كانت فيه الدول الكبرى تحت ضغط عالمي لاسيما من الولايات المتحدة الامريكية وغيرها[٨٢].

ومن خلال هذا الدور المتعدد الأبعاد، استطاعت الصين أن تتحول من دولة نامية تبحث عن موقع في النظام الدولي إلى قوة عالمية تسهم في صياغة توجهاته، فهي لم تعد تكتفي بالمشاركة في المنظمات الدولية، بل أصبحت تعمل على إعادة تشكيل آلياتها بما يتلاءم مع رؤيتها الخاصة للعلاقات الدولية، القائمة على التعاون والتنمية المشتركة واحترام السيادة، وهكذا يتضح أن انخراط الصين في المنظمات الدولية لا يمثل مجرد التزام شكلي، بل هو أداة استراتيجية لتعزيز نفوذها العالمي وترسيخ مكانتها كقوة توازن أساسية في النظام الدولي الجديد.

(٨٠) عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٨ – ١٩.

(٨١) ياسر عبد الجبار محمد العمري، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص ص ١٤٦ – ١٤٧.

(٨٢) ازهارعبد الله حسن، استراتيجية استغلال الازمات في السياسة الخارجية الصينية- كورونا انموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد (٤٩)، ٢٠٢٤، ص ٤٣٠.

ثالثاً: موقف الصين من حقوق الانسان

يُعدّ موقف الصين من حقوق الإنسان من أكثر الموضوعات جدلاً في الساحة الدولية، إذ تقدم رؤية خاصة تختلف عن المفهوم الغربي، وتستند هذه الرؤية إلى أن التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي هما الأساس لاحترام كرامة الإنسان وضمان حقوقه، إذ تعد الصين أن "الحق في الحياة والتنمية" أهم من القيود السياسية، لأن الجوع والفقر والجهل تمثل انتهاكات أعمق، وأن لكل دولة خصوصيتها الثقافية والسياسية التي يجب احترامها، ولا يمكن تطبيق المعايير الغربية بصورة موحدة، ويعتمد هذا الموقف إلى الفكر الاشتراكي والموروث الكونفوشيوسي الذي يعطي الأولوية للمصلحة العامة على حساب الحرية الفردية، حيث تُفهم الحرية على أنها مرتبطة بالنظام الاجتماعي والانضباط، بما يتوافق مع فلسفة الحزب الشيوعي الذي يرى أن الاستقرار والوحدة الوطنية أهم من التعددية السياسية، ومن هذا المنطلق، تعد الصين أن حقوق الإنسان تُمارس ضمن السيادة الوطنية الكاملة، وترفض استخدامها ذريعة للتدخل الخارجي، وتنتقد ما تسميه التحيز السياسي في ملف حقوق الإنسان من قبل بعض الدول الغربية، معتبرة أن ورائه دوافع تهدف إلى تقويض نفوذها العالمي[٨٣].

منذ تأسيس الجمهورية الصينية عام ١٩٤٩ وحتى الوقت الحاضر، شهد موقف الصين من حقوق الإنسان تطوراً واضحاً، ففي العقود الأولى، لم يكن مفهوم حقوق الإنسان مطروحاً بشكل صريح، إذ ركزت الدولة على المساواة الطبقية وإزالة الفوارق الاجتماعية ضمن المشروع الاشتراكي، ومع سياسة الإصلاح والانفتاح التي بدأها دنغ شياو بينغ في أواخر السبعينيات، بدأت الصين بالتحول نحو رؤية أكثر مرونة، إذ أصدرت الحكومة أول كتاب أبيض عن حقوق الإنسان عام ١٩٩١، وأكدت فيه أن التنمية الاقتصادية هي جوهر حقوق الإنسان، كما انضمت الصين إلى عدد من الاتفاقيات الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وفي عام ٢٠٠٤ أُدخل تعديل دستوري نص صراحة على احترام حقوق الإنسان وحمايتها، ما شكّل اعترافاً رسمياً بأهمية هذه القضية ضمن النظام القانوني الصيني[٨٤].

وعلى الرغم من ذلك، ما تزال الصين تواجه انتقادات حادة من المجتمع الدولي بشأن تقييد حرية التعبير والرقابة على الإعلام والإنترنت، وأوضاع الأقليات الدينية والإثنية، لاسيما في إقليم شينجيانغ والتبت. وترد الصين على هذه الاتهامات بأنها مدفوعة بدوافع سياسية ولا تأخذ في الاعتبار إنجازاتها التنموية التي أخرجت مئات الملايين من دائرة الفقر ووفرت لهم التعليم والرعاية الصحية والسكن. وترى الحكومة الصينية أن هذه الإنجازات تمثل التطبيق العملي الحقيقي لحقوق الإنسان، لأنها تمكّن المواطنين من العيش بكرامة وأمن. كما تسعى الصين اليوم إلى طرح نموذج بديل يقوم

(٨٣) ليث طلال حسين، العلاقات الصينية – الامريكية ٢٠٠١ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٤٣ – ٤٤.

(٨٤) الصين تصدر كتابا أبيض حول ممارسات الحزب الشيوعي الصيني لحماية حقوق الانسان،(٢٤ يونيو،٢٠٢١)، متوفر على الموقع: https://arabic.cgtn.com. (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١٠/١٣)

على الجمع بين التنمية والحقوق واحترام التنوع الثقافي، معتبرة أن لكل أمة طريقها الخاص نحو تحقيق كرامة الإنسان، ومن ثم يمكن القول إن الموقف الصيني من حقوق الإنسان يجمع بين الطابع الواقعي والخصوصية الحضارية، إذ يفضّل الاستقرار والتنمية على التعددية السياسية، في محاولة للموازنة بين متطلبات النظام الاشتراكي وطموحات المجتمع الدولي في تعزيز الحريات والحقوق الأساسية[٨٥].

الخاتمة والاستنتاجات

يتضح مما سبق أن الصين استطاعت أن ترسخ لنفسها مكانة محورية في النظام الإقليمي والعالمي، مستندة في ذلك إلى مزيج متكامل من عناصر القوة الصلبة والناعمة التي جعلت منها فاعلاً لا يمكن تجاهله في رسم ملامح التوازن الاستراتيجي في آسيا والعالم، فقد أسهم تطور قدراتها الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، إلى جانب توظيفها الذكي لأدوات الدبلوماسية والثقافة والتعاون التنموي، في تعزيز حضورها الإقليمي وإعادة صياغة موازين القوى التقليدية، كما أظهرت الصين من خلال دبلوماسيتها الهادئة وسياستها القائمة على مبدأ عدم التدخل والاحترام المتبادل، قدرة عالية على بناء شبكة من التحالفات والشراكات التي تخدم مصالحها الاستراتيجية دون الدخول في مواجهات مباشرة، إذ تبنّت مواقف متزنة من النزاعات الإقليمية، سواء في قضايا الحدود أو مكافحة الإرهاب أو ضبط التسلح، بما ينسجم مع رؤيتها في تحقيق الأمن الجماعي والاستقرار الإقليمي.

وفي الوقت ذاته، واجهت الصين تحديات واضحة من القوى المنافسة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والهند، اللتان تسعيان إلى الحد من تمدد النفوذ الصيني في جنوب آسيا ومحيطها الإقليمي، وهو ما يعكس حالة من التنافس الاستراتيجي التي تسهم في تشكيل ملامح نظام إقليمي جديد متعدد الأقطاب، وعلى الرغم من ذلك، أظهرت الصين قدرة على إدارة هذا التنافس بأساليب دبلوماسية مرنة، قائمة على الحوار والمصالح الاقتصادية المشتركة.

أما في ما يتعلق بدور الصين في المنظمات الإقليمية والدولية فانه يعكس حرصها على الظهور كقوة مسؤولة تسعى إلى دعم مبادئ القانون الدولي واحترام السيادة الوطنية، إلى جانب محاولاتها لإبراز نموذجها الخاص في مقاربة قضايا حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، هذا السلوك يمنحها شرعية دولية متزايدة ويعزز من صورتها كقوة تدعو إلى التعاون بدل الصراع.

الاستنتاجات:

١. إن مكانة الصين في التوازن الاستراتيجي الإقليمي ناتجة عن تكامل قوتها الصلبة والناعمة وتوظيفها بطريقة متوازنة.

٢. تسعى الصين إلى بناء توازن جديد يقوم على الشراكة والتنمية المتبادلة بدلاً من الهيمنة والصدام.

٣. تواجه الصين منافسة استراتيجية من قوى كبرى، إلا أنها تعتمد على أدوات سياسية واقتصادية مرنة للحفاظ على مصالحها.

٤. المشاركة الفاعلة للصين في المنظمات الإقليمية والدولية تمثل ركيزة مهمة في سياستها الخارجية لتثبيت مكانتها كقوة مسؤولة تسعى إلى ترسيخ نظام دولي أكثر عدالة وتوازناً.

(٨٥) المصدر نفسه.

٥. من المرجح أن يستمر الدور الصيني في الاتساع مستقبلاً، بما يجعله عنصراً محورياً في تشكيل معادلات التوازن الإقليمي والدولي الجديد.

المصادر

أولاً: المصادر العربية

١. ابتسام محمد العامري، سياسة الصين الإقليمية وانعكاساتها على النزاع في بحر الصين الجنوبي، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٩، ٢٠٠٥.

٢. إبراهيم نافع، الصين معجزة نهاية القرن العشرين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٩.

٣. أحمد عبد الجبار عبد الله، الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام ٢٠٠١ وآفاق المستقبل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٥.

٤. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، دار مجدي للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٧.

٥. أزهار عبد الله حسن، استراتيجية استغلال الأزمات في السياسة الخارجية الصينية – كورونا أنموذجاً، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد (٤٩)، ٢٠٢٤.

٦. أزهار هادي مجيد، دبلوماسية القوة الناعمة، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٥٢)، ٢٠٢٤.

٧. إسراء هاتف فاضل، تقييم جيوسياسي لإمكانات القوة الصلبة الصينية، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد (٥)، العدد (٢)، ٢٠٢٣.

٨. إسلام عصمت السيد قنديل، المقومات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الهيمنة السياسية للصين، مجلة مركز البحوث الجغرافية والكارتوجرافية، كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد (٣٠)، ٢٠٢٠.

٩. أيان تايلر، دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، العدد ٦٣، ٢٠٠٧.

١٠. باهر مردان، النظام السياسي في جمهورية الصين الشعبية، 2015، متوفر على الموقع: https://www.academia.edu (تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/٢٧)

١١. بشير عبد الفتاح، أزمة الهيمنة الأمريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.

١٢. بشير عبد الفتاح، الخصوصية الثقافية، نهضة مصر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٣. تمارا كاظم الأسدي وشهد عبد الستار، انتشار القوة وأثره في تغير هيكل النظام الدولي – بروز الصين أنموذجاً، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٩.

١٤. جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن ٢١، ترجمة: آية محمد الغازي، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، القاهرة، ٢٠١٧.

١٥. حنان قنديل، الصين واستمرارية الصعود السلمي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ١٨٣، (يناير ٢٠١١).

١٦. سارة مصطفى مراد وعزو محمد عبد القادر ناجي، قضية كشمير (البداية والنهاية)، صحيفة الحوار المتمدن، العدد (٢٥٦٣)، (٢٠ فبراير ٢٠٠٩)، http://www.m.ahewar.org.

١٧. سالي نبيل شعراوي، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي، المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٨.

١٨. سامي السلامي، التوسع المتدرج: السيرورة الجدلية لتطوير الصين أدوات سياستها الخارجية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ٢٠٧، (يناير ٢٠١٧).

١٩. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط٣، عمان، ٢٠١٢.

٢٠. سعد علي حسين التميمي، القدرات النووية في شرق آسيا – نموذج تطور القدرات النووية الصينية، أصداء ثقافية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (٣)، ٢٠٠٢.

٢١. سنجانا جوشي، المناخ الامني في شرق اسيا، دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابوظبي، العدد ١٠، ١٩٩٩.

٢٢. سهام مفتاح الهادي بالحاج، الصراع الهندي الباكستاني على إقليم كشمير خلال الفترة ١٩٤٧–٢٠٢١، مجلة القرطاس، العدد ٢٢، (مارس ٢٠٢٣).

٢٣. شاكر رزيج محمد، الدبلوماسية الناعمة وأثرها في تعزيز مكانة الصين في البيئة الدولية، مجلة جامعة الأنبار، المجلد (١٣)، العدد (١)، ٢٠٢٣.

٢٤. شهد صباح مجيد، فاعلية الثقافة الصينية في التشكيل الصيني المعاصر، مجلة نابو، جامعة بابل، المجلد (٣٣)، العدد (٤٤)، (آب ٢٠٢٣).

٢٥. شيوى قوانغ، جغرافية الصين، ترجمة: محمد أبو جراد، دار النشر باللغات الأجنبية، بكين، ١٩٨٧.

٢٦. صالح سليمان عبد العظيم، الصين تتجه كونياً: القوة غير المكتملة، مركز الجزيرة للدراسات، (٢٣ يوليو ٢٠١٣).

٢٧. الصين تصدر كتابا أبيض حول ممارسات الحزب الشيوعي الصيني لحماية حقوق الانسان،(٢٤ يونيو،٢٠٢١)، متوفر على الموقع: https://arabic.cgtn.com. (تاريخ الدخول ٢٠٢٥/١٠/١٣)

٢٨. عبد الزهرة شلش العتابي، جمهورية الباكستان دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة كلية التربية الاساسية، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العدد (٥١)، ٢٠٠٧.

٢٩. عبد القادر دحمان، التحالف الشرقي المقبل: منظمة شنغهاي للتعاون والتوجه نحو العالمية، دراسات وأوراق تحليلية، سياسات عربية، العدد (١٢)، (يناير ٢٠١٥).

٣٠. عبد القادر دندن، استراتيجية عقد اللؤلؤ لتأمين ممرات الطاقة الصينية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٦)، ٢٠١٤.

٣١. عبد القادر محمد فهمي، دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ط٢، العدد ٤٢، ٢٠١٤.

٣٢. عطارد عوض عبد الحميد وسارة صالح هادي، مسوغات توجه القوى الآسيوية نحو التحالفات والتكتلات الاقتصادية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (٤٦)، ٢٠٢٣.

٣٣. عطارد عوض عبد الحميد، التنافس الأمريكي–الصيني على قيادة النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد (٥٢)، ٢٠١٨.

٣٤. العقد الصيني الفريد، مجلة معلومات، المركز العربي للمعلومات، العدد ٦٩، بيروت، (أغسطس ٢٠٠٩).

٣٥. علي غسان سامي، الآفاق المستقبلية للتحالف الرباعي وانعكاساته على الأمن الهندوباسيفيكي، مجلة مداد الآداب، الجامعة العراقية، العدد (٤٠)، ٢٠٢٥.

٣٦. علي محمد حسين العامري، تداعيات الانتشار النووي في آسيا: كوريا الشمالية أنموذجاً، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٨)، ٢٠١١.

٣٧. عمر عبد الله عفتان، التغير في النظام الدولي "صعود الدول" الصين انموذجاً، مجلة الفارابي للعلوم الانسانية، كلية الفارابي الجامعة، العدد (٣)، (ديسمبر، ٢٠٢٤).

٣٨. غزلان محمود عبد العزيز، الحركات الانفصالية في إقليم سنكيانغ، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد (١٩)، العدد (١)، (يناير ٢٠١٨).

٣٩. فراس محمد أحمد، الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية، مجلة السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٣٣–٣٤)، ٢٠١٦.

٤٠. فوزي حماد وعادل محمد أحمد، التفجيرات النووية الهندية والباكستانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٧، ١٩٩٩.

٤١. لي وي جيان، العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٥، (يوليو ٢٠٠١).

٤٢. ليث طلال حسين، العلاقات الصينية – الامريكية ٢٠٠١ – ٢٠١٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣.

٤٣. مازن سهمي نصار، خيارات الصين إزاء المضيق الخانق (ملقا) في بحر الصين الجنوبي، مجلة جامعة الأنبار، المجلد (١٤)، العدد (١)، ٢٠٢٤.

٤٤. مجموعة البنك الدولي، متوفر على الموقع: https://www.data.albankaldawli.org. تاريخ الدخول (٢٠٢٥/٢/١)

٤٥. مجموعة مؤلفين، توازن القوى في جنوب آسيا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠١.

٤٦. محمد جواد علي، دراسة تجربة البناء والتحديث الصينية (١٩٨٥–١٩٩٧)، دراسات استراتيجية، جامعة بغداد، العدد ٨، ١٩٩٨.

٤٧. محمد كاظم عباس، توجهات الصين نحو العالمية: دراسة في الفرص والتحديات، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠٠٨.

٤٨. محمد ياس خضر، الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي، المجلة السياسة والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٤، ٢٠١٣.

٤٩. مسعد الششتاوى احمد، القدرات العسكرية الصينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد ١٧٣، (يوليو ٢٠٠٨).

٥٠. ممدوح سلمان، تحديات وتداعيات مشروع الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، (٢٨ يناير ٢٠٢٤)، https://www.siyassa.org.eg.

٥١. مها عباس بيات، التحديات الاقتصادية والسياسية في العلاقات الأمريكية–الصينية للمدة (٢٠٠٨–٢٠١٨)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، ٢٠١٩.

٥٢. نادية فاضل عباس فضلي، العلاقات الهندية الباكستانية وتأثير امتلاك السلاح النووي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٢.

٥٣. نبيل علي سرور، الظاهرة الصينية ابعاد التجربة الصينية وتطور علاقات الصين الخارجية في مرحلة الإصلاح والانفتاح (١٩٩٠ – ٢٠١٥)، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، ٢٠١٦.

٥٤. هالة خالد حميد، سياسات القوى الآسيوية في المنطقة العربية وميزان القوى الدولي مستقبلاً، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة صدام، ٢٠٠٠.

٥٥. هاني الياس خضر الحديثي، سياسة باكستان الأقليمية ١٩٧١-١٩٩٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.

٥٦. هدى ميتكيس، الصعود الصيني: التجليات والمحاذير، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٧، (يناير ٢٠٠٧).

٥٧. وانغ لنغ قوي، القصة الكاملة للإسلام في الصين، ترجمة: رشا كمال وشيماء كمال، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة، ٢٠١٥.

٥٨. وجدان فالح حسن، مقومات القوة وأثرها في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية الصينية عالمياً، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد (١٧)، ٢٠١٩.

٥٩. وليد سليم عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي ١٩٧٨–٢٠١٠، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٠.

٦٠. ياسر عبد الجبار محمد العمري، تطور النظام السياسي الصيني ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

٦١. ياسر عبد الجبار محمد، فرص وإمكانيات التحول الديمقراطي في الصين ومستقبله، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.

٦٢. يونس مؤيد يونس، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.

ثانياً: المصادر الأجنبية

1. Banning Garrett and Jonathan Adams, U.S.-China Cooperation on the Problem of Failing States and Transnational Threats, USIP, No.126, (September 2004).

2. C Raja Mohan, India and South Asia: The Elusive Sphere of Influence, ISAS, No.703, (6 January 2022).

3. China Population (2023), https://www.worldometers.info (accessed 17/7/2023).

4. Ghani Fazal-Ur-Rahman, Traditional and emerging areas of strategic cooperation between Pakistan and China, Strategic Studies, Vol.29, No.2–3, (Summer & Autumn 2009).

5. India-China-Tibet Issue, Jatin Verma's IAS Academy, (26 October 2021), https://www.jatinverma.org (accessed 12/2/2023).

6. Madhur Sharma, Explained: The China-Tibet 17-Point Agreement, The Conflict's History, And India's Place In It, (23 May 2022), https://www.outlookindia.com (accessed 15/2/2023).

7. Manoj Joshi, China's 2021 White Paper on Tibet: Implications for India's China Strategy, ORF, New Delhi, No.149, (June 2021).

8. Matthew Southerland, Iacob Koch-Weser, Angela Zhang, China-India Relations: Tensions Persist Despite Growing Cooperation, U.S.-China Economic and Security Review Commission, (22 December 2014).

9. Muhammad Zubair Iqbal, Musarat Amin, Vacillation between Soft and Hard Balancing: China-Pakistan versus Indo-US Strategies, Strategic Studies, Vol.36, No.1, 2011.

10. Rajiv Sikri, The Tibet Factor in India–China Relations, Journal of International Affairs, Vol.64, No.2, 2011.

11. SD Pradhan, Tibet is becoming the central issue in the Sino-Indian Relations, The Times of India, (8 July 2022), https://timesofindia.indiatimes.com (accessed 11/2/2023).

12. Tibet's Stateless Nationals II: Tibetan Refugees in India, Tibet Justice Center, California, September 2011.